تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية (مقارنة تحليلية)

نازلي معوض أحمد

قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

من بين دول الجوار الجغرافي المحيطة ببلادنا العربية تبرز الأهمية الخاصة والمكانة المتميزة لدولتي تركيا وإيران، في نطاق السياسات العربية، والإقليمية والدولية لتلك المنطقة الشرق أوسطية التي احتلت وما زالت تحتل موقع القلب الاستراتيجي للعالم بأسره.

وترتكز تلك الخصوصية ويرتكن ذلك التميز، لدولتي تركيا وإيران، في شتى ميادين علاقات الدولتين بالعالم العربي، على دعائم موضوعية قوية، على رأسها رسوخ الانتماء الإقليمي الأصيل للكيان الدولي السيادي، (بل الامبراطوري خلال فترات زمنية ممتدة) لكل من الدولتين، إلى المنطقة الملاصقة للأراضي العربية، بشقيها: الآسيوي والأفريقي، على مر العصور القديمة، والوسطى، والحديثة، حيث تشابكت وتداخلت التعبيرات والخيوط «السلطوية» والسيادية، ما بين كل من الدولتين والكيانات العربية القائمة في المنطقة، ومن ثَمَّ امتزج الوجود الإقليمي المشترك، والمتاخمة الحدودية الشاسعة، والتجاور الأرضي العريض للدولتين محل التحليل مع بلادنا العربية امتزاجا جوهريا باتصالات، وتفاعلات كثيفة إنسانية معنوية، تجلت في مواريث تاريخية عميقة ووشائج حضارية وثقافية ودينية «متجذرة» منذ القدم. تلك التفاعلات التي أنتجت الامتدادات «الديمجرافية» المطردة الواسعة لشعوب الدولتين في المجتمعات العربية، والتي ظهرت مؤثراتها الاجتماعية والاقتصادية، سلباً وإيجابا، في الآونة المعاصرة في دول الخليج العربية، وتأتي صور الخبرات الصراعية الحادة

العنيفة، ومختلف الإشكاليات المزمنة الطويلة الكامنة التي اكتنفت وما زالت تكتنف مسار العلاقات العربية للدولتين لتكمل أركان «حقيقة» الخصوصية والتميّز لمكانة وأهمية تركيا وإيران في شتى مجالات السياسة العربية، الإقليمية والدولية. هذا وقد تضاعفت قوة «الحقيقة» المذكورة، وتعمقت آثارها إبان كارثة الخليج الثانية، أزمة ثم حرباً، نظراً للاعتبار «الجيوستراتيجي» الطاغي في ذلك المضمار، مما يتضح في تلاصق مباشر ما بين أراضي كل من تركيا وإيران، ومسرح الصراع الدموي الشامل بمنطقة الخليج.

ولذا يتركز النظر في هذه الدراسة في تحليل السياستين التركية والإيرانية إزاء كارثة الخليج الثانية وفقاً لثلاثة مباحث متميزة، يجمع كل منها ما بين تركيا وإيران في منظور تحليلي معين، فالمبحث الأول: يستجلي بالتحليل محددات أو منطلقات الموقفين التركي والإيراني من الكارثة بتداعياتها، والمبحث الثاني: يستوضح وقائع ومجريات السلوك التركي والسلوك الإيراني إزاء الكارثة وتطوراتها، أما المبحث الثالث: فيسعى إلى تبيان أهم المكاسب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تحققت للدولتين، ولو جزئياً، وذلك بالاستثمار البارع والتوظيف الماهر من جانب كل من أنقرة وطهران لكارثة الخليج الثانية بمختلف جوانبها وآثارها.

منطلقات الموقف التركي ـ الإيراني

في يوم انفجار مأساة الغزو العراقي لأراضي دولة الكويت كان قد انقضى عقد ونيف من الزمان على بدء تطورين متناقضين في المضمون، ومستمرين في المسار الواقعي لعلاقات كل من أنقرة وطهران بالعالم العربي، وتمثل التطور الأول في التحولات الإيجابية النشطة، وفي الانتعاشة التعاونية المصلحية، وفي سمات التهاونية الدبلوماسية التي مَيزت طيلة السبعينات والثمانينات المعاملات التركية العربية، أما التطور الآخر والمتزامن مع التطور الأول المذكور فقد جسدته تصاعدات العداء الشديد، والتوترات العنيفة في العلاقات الإيرانية العربية (عدا العلاقات الإيرانية السورية استثناء)، وحرب ضروس دامت 8 سنوات بين العراق وإيران، وانتهت بحالة لا هزيمة ولا نصر قبل عامين بالضبط من كارثة الخليج الثانية، ومن ثَمّ انطلقت كلٌّ من أنقرة وطهران تجاه الكارثة الخليجية والعربية العامة من أرضيتين مختلفتين، ومن رؤيتين متباينتين على الصعيد الإقليمي بالذات.

لقد عاشت تركيا منذ فجر تاريخها السياسي الحديث صراعاً فكرياً مجتمعياً أو

جدلية ضميرية حادة وعامة أساسها الازدواجية الثقافية، والثنائية الحضارية المعنوية التي تتميز بها الشخصية القومية التركية المنتمية في آن واحد لعالمين مختلفين: الغرب أو القارة والحضارة الأووربيتين، والشرق أو القارة الآسيوية والتراث الحضاري الشرقي، وتحت مؤثرات العهد الأتاتوركي التغريبي وامتداداته حتى أواسط الستينات كان الخيار التركي العام هو ترجيح كفة الغرب في تلك المعادلة الحضارية الصعبة، وحسم الصراع لصالح انتماء تركيا لأوروبا على حساب الشرق، إلا أنه منذ بداية السبعينات وحتى الآن نشطت وانتعشت علاقات تركيا بالعالم العربي على أساس من التراث الحضاري المشترك، وعلى ضوء المصالح الحياتية والضرورات الأمنية ما بين الجانبين، وكانت أقوى المسببات الموضوعية التي أدت إلى هذا التحوّل الإيجابي في العلاقات التركية العربية المعاصرة هي محددات راجعة إلى متغيرات علاقات تركيا بالعالم الغربي خلال العقدين الماضيين، أي إشكاليات التعامل ما بين تركيا والولايات المتحدة، وحلف الأطلسي، والجماعة الأوروبية، ثم محددات من نفس طبيعة المشكلات الداخلية والمحلية، والإقليمية المحيطة بتركيا. (معوض، 1992 :3-4).

ففي مجال إشكاليات تركيا في العالم الغربي تبرز إلى الذهن تطورات أزمة الصراعات الإقليمية العتيدة ما بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وجزر بحر إيجه منذ الستينات وحتى الآن، ومناصرة الولايات المتحدة والدول الغربية عامة لليونان ضد تركيا على طول الخط في ذلك الصراع المزمن، لدرجة صدور قرار من الكونجرس الأميركي في فبراير 1975 (بحظر مبيعات السلاح الأمريكي الى تركيا، والذي طبق حتى سبتمبر 1978)، وظل الكونغرس الأميركي تحت تأثير ضغط اللوبي اليوناني داخله يقوم سنوياً بتخفيض حجم المساعدات العسكرية التي تقررها الإدارة الأميركية لتركيا، فيشترط تارة على تركيا أن تتبع مسلكاً معنياً في المسألة القبرصية، وتارة يشترط على تركيا ألا تستخدم المساعدات العسكرية الأميركية في تحديث القوات التركية في شمال قبرص، وكمبدأ شبه ثابت حَدّد حجم المساعدات العسكرية الأميركية لتركيا على أساس نسبة 7 إلى 10 قياساً بحجم المساعدات العسكرية الأميركية لليونان في العام نفسه، وتولد عن ذلك عملية مراجعة فكرية عميقة وشاملة داخل تركيا لجوهر ومدى الالتزام التركي بالروابط الأمنية الأطلسية، ترجمها العقل السياسي التركي في صياغة جديدة لمبادىء الأمن القومي، والمصالح العليا التركية، وفقاً للمتوالية الفكرية التالية: 1 ـ اعتماد الأمن القومي التركي على علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة 2 ـ اعتبار تركيا في المقام الأول دولة شرق أوسطية بلقانية متوسطية قبل أن

تكون دولة أوروبية 3 ـ تعديل السياسة الدفاعية التركية بما يتوافق مع مقتضيات الاقتصاد الوطني التركي، ومع أولويات ومصالح الدولة التركية ذاتها 4 ـ توافق السياسة الدفاعية التركية مع التزامات تركيا في حلف الأطلسي بحيث يكون حجم ونوع المساهمة التركية في التحالف عاكساً لحجم ونوع مساهمة التحالف في أمن تركيا. (معوض، 1974، 1991، الشقاقي، 1988 شاكمال، 1982، سعيد 77:1987).

واتساقاً مع هذه الرؤية التركية الأمنية الخاصة لطبيعة التزاماتها الأطلسية رفضت أنقرة المطلب الأميركي المتكرر إبان الثمانينيات لاستخدام المنشآت العسكرية التركية كقواعد ارتكاز لقوات الانتشار السريع بالمنطقة، وكان ذلك تعبيراً واضحاً علنياً من جانب تركيا لفكرة رفض امتداد التزاماتها الأطلسية الأمنية، تلقائياً، أو مباشرة، إلى محيطها الإقليمي الشرق أوسطي ذاته إلا ببحث كل حالة على حدة، وباتفاق خاص ظرفي قائم على طبيعة الرؤية المصلحية التركية لتلك الحالة المعنية.

ومن جهة أخرى، برزت بوضوح عنصرية المواقف السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي اتخذتها دول الجماعة الأوروبية تجاه تركيا منذ السبعينات، سواء في تأييد أوروبا لليونان ضد تركيا على طول الخط، أو في التدخلات الأوروبية الغربية في صميم الشؤون الداخلية للسياسة التركية، من زاوية الديمقراطية، أو من منظور قضية حقوق الانسان لدرجة فرض العقوبات العسكرية والسياسية والأدبية على تركيا طيلة العقدين الماضيين من جانب أجهزة حلف الأطلسي، والجماعة الأوروبية وتفاقمت أزمات العلاقات الأوروبية التركية في أواخر الثمانينات بالقيود العددية، والفنية، والإجرائية المفروضة في العواصم الأوروبية على تيارات العمالة التركية إليها، ثم كان الطلب الرسمي الذي تقدمت به تركيا عام 1987 للانضمام إلى العضوية الكاملة للجماعة الأوروبية، والذي رفض في ديسمبر 1991 (سعيد 174-173;122:1987؛ عبد الغني، 184:1982؛ الشقاقي، 41:1988) هذه المواقف الغربية العدائية إزاء تركيا أثبتت واقعياً لأنقرة عقم محاولة الإلحاق القسري لذاتها في العالم الغربي، مما كان له أبلغ الأثر في أن تلجأ تركيا إلى استدعاء جذور عمقها التاريخي الحضاري الشرقي، وأن تتجه إلى توثيق علاقاتها ثانية مع دول الجوار العربية، إلا أن التحوّل الإيجابي في علاقات تركيا بالعالم العربي له محدد آخر كبير يتمثل في إشكاليات الدولة والمجتمع في تركيا المعاصرة، وفي مقدمتها ظاهرة الإسلام السياسي المنظم في أحزاب، والمتصاعد في قوته الجماهيرية، والمتفاعل مع الطفرة الليبرالية السائدة في النظام الحاكم التركي منذ الثمانينات وإلى الآن، مما استتبع ضرورة تطوير العلاقات مع البلاد

الإسلامية والشرقية عموماً. كذلك واجه المجتمع التركي طيلة العقدين الماضيين معضلة اقتصادية جسيمة تمثلت في واردات البترول الباهظة، وارتفاع التضخم والبطالة، والديون الخارجية، ونقص السلع الضرورية وتخفيض قيمة العملة التركية، وإنفاق عسكري هائل، والقيود «الحمائية» الشديدة التي فرضتها الجماعة الأوروبية في أسواقها في مواجهة الصادرات الزراعية التركية لاعتبارات تجارية تفضيلية لصالح الأعضاء الجنوبيين الثلاثة في الجماعة: اليونان واسبانيا والبرتغال. ومن ثَمَّ كان من الطبيعي أن تسعى الحكومات التركية خاصة تحت قيادة تورجوت أوزال إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها العرب، وإنعاش معاملاتها التجارية والاستثمارية والائتمانية مع بلاد الخليج العربي النفطية، والمحدد الثالث الكبير للتحوّل الإيجابي في علاقات تركيا بالعالم العربي هو ما يتعلق بالتحديات الإقليمية الشرق أوسطية الجسيمة التي واجهتها تركيا من شقين طيلة الثمانينات: أحدهما: الغزو السوفيتي لأراضي أفغانستان، والذي فشل القطب الغربي في ردعه، أو منع استمرار تداعياته الاحتلالية لقلب آسيا، والثاني: هو الانقلاب الجذري الثوري العنيف لأسس نظام الحكم والعلاقات الاجتماعية في دولة إيران، حيث لم يفلح القطب الغربي في إنقاذ حكم الشاه من السقوط، وهكذا اهتزت أركان النظرة التركية للتحالف الغربي بوصفه صيغة تنظيمية تعاهدية مُثْلَى لضمان الأمن القومي التركي في مواجهة الخصوم التاريخيين المحيطين بحدود تركيا شرقاً وغرباً وشمالاً.

هذا المأزق التاريخي الذي واجهته تركيا في علاقاتها الوثيقة بالعالم الغربي أنتج رَدّ فعل عكسياً ومضاداً في الاتجاه، ألا وهو الانفتاح التركي العريض على الشرق العربي، والخليجي على وجه الخصوص. تلك كانت محددات المنطلق التركي العام العريض تجاه كارثة الخليج الثانية، وأعني به منطلق التحوّل الإيجابي والروابط التعاونية المصلحية الوثيقة ما بين أنقرة ومعظم العواصم العربية، وخاصة الخليجية، عشية حدوث الكارثة، إلا أن الموقف التركي من تلك الكارثة كانت له منطلقات أخرى خاصة وظرفية، ومرتبطة بوقائع وأطراف وآثار وتداعيات مأساة 2 اغسطس 1990 (سعودي، 1990 :1-25؛ عبد المجيد 1990:20-23؛ جاد 1991:76-80؛ عبد العاطي 1991:65-67؛ معوض 1991:3-22).

لقد تمثلت في واقعة غزو العراق لأراضي الكويت مشكلة حقيقية بالنسبة لتركيا هددت بهز دعائم سياسة الانفتاح الحديث التركية تجاه العالم العربي؛ ذلك أن العراق طيلة العقدين الماضيين كان حجر الزاوية الأساسي في تلك السياسة التركية، كما

كانت علاقات تركيا بالعراق بمثابة القاطرة التي تشد مجمل العلاقات العربية التركية قدماً نحو تحقيق المصالح التركية الشاملة منذ إبرام البروتوكول الاقتصادي التركي العراقي عام 1972 في مجالات النفط والتجارة والترانزيت، والذي تلاه مشروع خط أنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر تركيا إلى البحر المتوسط من كركوك إلى يومورتاليك، مقابل 700 مليون دولار سنوياً تحصل عليها تركيا من العراق. هذا بالإضافة إلى انتعاشة ضخمة تحققت في معاملات تركيا مع عموم الدول العربية، وخاصة الخليجية النفطية منها، في مجال التجارة والاستثمار، ولا أدَلّ على مدى توثق العلاقات المصلحية المادية ما بين تركيا والعالم العربي من أن 90٪ من واردات البترول إلى تركيا تأتي لها طيلة العقدين من دول الخليج العربي وليبيا، وأن 20٪ من العمالة التركية في الخارج توجد في ليبيا والسعودية والعراق. (هيل 1982:77-84) و(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 1989:159-161؛ سعيد 113-111:1987).

وهكذا نتجت السياسة التركية إزاء كارثة الخليج الثانية من مجموعة منطلقات مباشرة، فبالإضافة إلى التسويغات القانونية الدولية، وجوهرها الالتزام بمبادىء الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إقرار السلام في المنطقة، تداخلت في صنع السياسة التركية تجاه الكارثة مجموعة اعتبارات اقتصادية حالّة، وضرورات أمنية استراتيجية مباشرة لصيقة بالأمن القومي التركي ذاته وحتميات التحالف التركي الأطلسي وروابط تركيا بالجماعة الأوروبية. كذلك تحكمت في تشكيل أركان تلك السياسة الرؤية الاقتصادية التركية واسعة المدى لتعاملات أنقرة، المادية مع العالم العربي، وهذا كله دون إغفال أثر الاعتبار السياسي الداخلي لمختلف القوى التركية الوطنية ذاتها. إن المقصود بالاعتبارات الاقتصادية الحالّة الخسائر التي لحقت بالاقتصاديات التركية من جراء الأزمة، فلقد قدرت وزارة الخزانة والتجارة التركية خسائر جملة الاقتصاد الوطني لديها منذ نشوب الأزمة وحتى أواسط عام 1991 بحوالي 6,2 مليارات دولار، بالنظر إلى شتى قطاعات التجارة الخارجية، والإنشاءات، والنقل، والسياحة، وذلك نتيجة لالتزام تركيا بتطبيق التدابير العقابية الدولية المفروضة على العراق، وقوامها الحظر التجاري والاقتصادي، ومما يُذْكَرُ في هذا الصدد أن متوسط قيمة الصادرات التركية إلى العراق كانت تزيد عن 800 مليون دولار سنوياً. أما الضرورات الأمنية الاستراتيجية المباشرة اللصيقة بالأمن القومي التركي ذاته، والتي تحكمت إلى حد بعيد في المسلكية التركية إزاء كارثة الخليج

الثانية، فإن قوامها هو القضاء على التهديد العراقي للأمن القومي التركي، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وعدم المساس بتوازنه القوي القائم في المنطقة، وهو ما يقتضي منع العراق من تحقيق أي مكاسب من غزو الكويت يمكن أن تؤدي إلى تعاظم دوره الإقليمي، وذلك بأن يسيطر العراق على نسبة كبيرة من الإنتاج البترولي والاحتياطي العالمي من البترول، هذا عدا احتمالات قوية مرجحة لتوسع العراق على حساب دول المنطقة بما يهدد الكيان التركي القومي، ويفرض على أنقرة سباقاً باهظاً في التسلح.

هذا المحدد الأمني الاستراتيجي المذكور للسياسة التركية ليس وليد أزمة غزو العراق للكويت، بل إنه يشكل اعتباراً أساسياً تاماً لموقف أنقرة الإقليمي برمته تجاه جيرانها ككل، إلا أن أهميته قد تصاعدت بشدة منذ أعلن العراق في آخر عام 1982 نجاحه في إطلاق صاروخ من ثلاث مراحل إلى الفضاء الخارجي وتطوير صواريخ أرض ـ أرض يبلغ مداها 2000 كم، وفي ذلك الحين أكد وزير خارجية العراق أنه سيتم استخدام هذه الصواريخ في الدفاع عن العراق ضد أي هجوم من أية دولة في المنطقة أو خارجها، مما اعتبرته الدوائر العسكرية التركية تهديداً مباشراً لجميع أجزاء الأراضي التركية. ومن هنا كان الغزو العراقي للكويت تمهيداً، من وجهة نظر أنقرة، للتوسع العراقي شمالاً، أو للضغط العراقي على تركيا في قضايا المياه، أو على الأقل لتحجيم الأثر أو الوزن التركي في نطاق التفاعلات السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج والشرق الأوسط.

وهناك محدد آخر ظرفي الطابع حكم موقف تركيا من الكارثة، وتمثل في أن أزمة الخليج الثانية قدمت فرصة سانحة لتركيا من أجل تعزيز دورها الاستراتيجي بالمنطقة، ولإثبات أهميتها في إطار التحالف الغربي الأطلسي الذي ترتبط به تركيا منذ 1952، ولدعم علاقاتها بالولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً، بل ولبعث وإحياء أمل تركيا في اكتساب عضوية كاملة في الجماعة الأوروبية، ذلك أنه منذ الأزمة الكورية، قبل 40 عاماً لم تجد تركيا أزمة دولية كبرى تثبت فيها إيجابية تحالفها مع الغرب، وقدراتها الذاتية الإقليمية على الحفاظ على المصالح الغربية في الشرق الأوسط وفي آسيا، ومن ثَمَّ أتاحت لها أزمة الخليج الثانية فرصة إعادة تأكيد فعالياتها التحالفية مع المعسكر الغربي بما يشمل تزايد فرص دعم القدرات العسكرية لها، وتطوير اقتصادها.

أما المحدد السياسي الداخلي الوطني الذي شكل الموقف التركي من الأزمة فهو عامل المعارضة الداخلية، ورفض عموم شرائح وفئات الرأي العام التركي لفكرة مشاركة تركيا في أي أعمال عسكرية ضد العراق، فقد حذر أردال اينونو زعيم الحزب

الاشتراكي الديمقراطي الحزب الرئيسي للمعارضة في تركيا من مغبة التحريض على الحرب، وتصعيد الروح العسكرية في المجتمع، كما أظهرت استطلاعات الرأي العام التركي معارضة معظم شرائحه لنشر قوات تركية خارج الحدود، وتأييد مساندة تركيا لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعة الاقتصادية على العراق، كذلك حدث انقسام شديد في دوائر الحكم بأنقرة إزاء أزمة الخليج الثانية، فقد استقال كل من وزير الخارجية التركي علي بوزو، ووزير الدفاع صفا جيراي، والجنرال تورامتاي رئيس أركان الجيش التركي، احتجاجاً ورفضاً لسياسة أوزال في الأزمة، وكادت جلسة صاخبة للمجلس الوطني للأمن يوم 3 ديسمبر 1990، تؤدي إلى استقالة جماعية للقيادة العليا للجيش التركي، ولقد كان هذا الانقسام في دوائر الحكم انعكاساً لالتزام قطاع كبير من المؤسسة العسكرية التركية، المستمر بالتقاليد السياسية الخاصة الأتاتوركية، ومنها الحياد الإقليمي، وعدم الانغماس في شؤون الشرق الأوسط، والعالم العربي، فضلاً عن الأيديولوجية العلمانية التي تتباعد عن اهتمامات وشواغل العالم الإسلامي.

وإجمالاً فقد دارت عملية التعارض المذكور في إطار الآلية الديمقراطية ذاتها بمعطياتها القائمة على تفاعل القوى السياسية فيما بينها، وبالتالي فقد دعمت هذه الاتجاهات المعارضة من موقف النظام الحاكم التركي إزاء الأطراف الخارجية المعنية بالأزمة، وأتاحت له حرية وقدرة على الحركة، والتصرف في مواجهة تصاعدات الأزمة بما يكفل تحقيق أقصى المصالح التركية. تلك كانت أهم محددات المنطلقات الخاصة والظرفية للسياسة التركية إزاء كارثة الخليج الثانية، أزمة ثم حرباً.

أما المنطلقات الأساسية أو المرتكزات الرئيسية لموقف إيران من كارثة الخليج الثانية، فيمكن تقسيمها، رغم وحدتها الموضوعية الحقيقية، وتبعاً لأغراض التحليل السياسي العلمي، إلى ثلاثة مستويات من المحددات: داخلية، وإقليمية، ودولية. هذا وإن كان واقع الحال يوضح أن أهم تلك المحددات إنما تبرز على الصعيد الاستراتيجي الإقليمي، وفي المحيط الأمني الخليجي المباشر للدولة الإيرانية ذاتها، كما تتداخل وتتفاعل المحددات الداخلية مع المحددات الدولية كما سيأتي لاحقاً. ذلك أنه قبل مأساة الغزو العراقي للكويت بعامين بالضبط كانت قد توقفت حرب الحدود والنفوذ ما بين العراق وإيران، التي دامت ثماني سنوات كاملة، توقف الصراع العسكري بين القوتين الخليجيتين بموجب قرار دولي من مجلس الأمن (رقم 598) في يوليو 1988 بإيقاف إطلاق النار بين المتحاربين، ولكن لم يتم التوصل حتى يوم 2

اغسطس 1990 ما بين الطرفين: العراقي والإيراني إلى أي اتفاق سلام حقيقي كفيل بإنهاء مقومات العداء المصيري التاريخي بينهما حول شط العرب، أو بالأحرى حول السيطرة على «القيمة الاستراتيجية» لمنطقة الخليج برمتها، وعلى استثمار التعبيرات المادية لتلك «القيمة»، عملياً واقعياً. وبالتالي كان من الطبيعي ومن المفهوم مع اندلاع أزمة التوسع الإقليمي العراقي في أراضي الكويت أن تتمحور الرؤية الإيرانية، أو التكييف الإيراني العقلي السياسي لطبيعة الأزمة حول اعتبار استراتيجي أمني غالب، وتهديدي الطابع لكيان الدولة الإيرانية ذاتها، ولوحدة أراضيها، ولسلامتها الإقليمية.

فلقد رأت إيران في مأساة الغزو العراقي للكويت تمهيداً جديداً قوياً لاندفاع عراقي إلى إعادة الكرَّة، ومعاودة الهجوم على الأراضي الإيرانية، وتهديد أمنها الذاتي مرة ثانية، كما اعتبرت إيران أن التسليم بمطالب العراق التوسعية في أراضي الكويت مسوغ ضمني للاعتراف اللاحق الوشيك حتمياً بمطالب العراق الإقليمية في المناطق الحدودية الإيرانية، وفي شط العرب، وبالإضافة إلى هذه المخاطر الاحتمالية المذكورة سلفاً رأت إيران في آثار استمرارية الاحتلال العراقي لأراضي الكويت خطورة حالّة، وواقعة فعلياً. ذلك أن ضم العراق للكويت إنما يعطي للعراق ميزة استراتيجية هائلة، وتفوقاً ساحقاً على ما عداه من الكيانات الخليجية القائمة والمحيطة به، ويتمثل ذلك في الامتداد الساحلي للقوة العراقية بطول سواحل الكويت على الخليج، مما يعني وفقاً للتعبير السياسي الإيراني تحويل «الخليج الفارسي» إلى خليج عربي، وبما يؤدي إلى القضاء على السيطرة الإيرانية على مياه الخليج. (ثابت، 1991:68).

وجدير بالذكر في هذا الموضوع من التحليل أن إيران قد استولت على ثلاث جزر عربية عام 1971 (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، مما زاد من إحكام قبضتها على الخليج، لا سيما بعد أن اعتبرت إيران أن مياهها الإقليمية تمتد إلى مسافة 12 ميلاً بحرياً، واقتربت بذلك إلى حد كبير من سواحل الدول العربية المطلة على الخليج، وهكذا تغلب وتتفوق «القيمة الخليجية» على ما عداها من قيم الفكر الاستراتيجي والرؤى الأمنية للدولة الإيرانية بصفة مطلقة. (مهابة 1991:97). هذا ويرتبط بهذا الاعتبار الاستراتيجي الحاسم في تشكيله لمنطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية إشكالية التصوّر الإيراني ذي الخصوصية الشديدة لمقتضيات ولزوميات الحفاظ على الأمن الخليجي الصميم.

ذلك أن إيران تنطلق في جميع أوجه حركتها السياسية والدبلوماسية، الإقليمية والدولية، بشأن موضوع الأمن الخليجي، من فكرة مثالية من وجهة نظرها بطبيعة

الحال، ومن «دوجما عقيدية» من وجهة نظر البلاد العربية، وقوامها الادعاء الدائم بالأحقية الإيرانية المطلقة، دون منازع أو منافس في الهيمنة الدفاعية، أو في تقرير المصير الأمني لمياه ولمنطقة الخليج، وتستند إيران في هذا الادعاء إلى معطيات التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا، ومؤشرات القدرة العسكرية النسبية، ودلالات الطاقة الاقتصادية والنفطية، وموروثات الحضارة والثقافة الإسلامية، والتي تميّز جميعها الكيان الإيراني من وجهة نظر طهران بالطبع عما عداها من الوحدات السياسية الخليجية القائمة (مسعد، 1992:3-4) و(Yahanpour, 1991:76) و(Richard,1991:105-106).

ولكن هذه النظرة «العلوية» التي ترى بها إيران مسألة الأمن الخليجي لا تعني انفراد القوة الإيرانية وحدها بالحفاظ على الخليج والدفاع عنه، بل إن فحواها هو هيمنة إيران على النظام الدفاعي والترتيبات الأمنية المستقبلية في المنطقة والتي ينبغي ألا تشارك فيها سوى وحدات سياسية خليجية صرفة، وخالصة من أية مشاركة أمنية خارجية في هويتها عن منطقة الخليج، وفقاً للمنظور الإيراني سابق الذكر.

إلا أن أهم ما يميز منطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية هي ظاهرة التشابك التفاعلي الوثيق في المقدمات والدوافع والنتائج، ما بين المحددات الداخلية الوطنية، والمحددات الدولية الخارجية، والتي شكلت معاً، وفي تفاعلاتها الواقعية فيما بينها، المرتكز الرئيسي الثاني، بعد الاعتبار الاستراتيجي الأول سالف الذكر، الذي انطلقت منه طهران في تحركها ازاء الكارثة، مما يقتضي بعض التفصيل التوضيحي.

إن المحدد الداخلي الوطني لموقف إيران محل التحليل هنا إنما نشأ وتطور وتصاعد في أثره وفي خطورته إبان العامين الحاسمين الفاصلين ما بين صدور قرار مجلس الأمن رقم 598 بضغط أميركي شديد على إيران، في يوليو 1988، ووقوع مأساة الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 وبعبارة أخرى إن الدولة الإيرانية بعد الخبرة العسكرية الطاحنة لحربها الطويلة ضد العراق قد اكتسبت رؤية مختلفة تماماً «للذات» و«للغير». فقد تغيرت إلى حد ملموس نظرة قيادات النظام الإيراني الحاكم بعد زوال شخصية الخوميني من مسرح الحياة السياسية الإيرانية بوفاته في يونيو 1989، إلى مقومات الهدفية العامة للحكم الإسلامي في الواقع الاجتماعي للبلاد بعد انتهاء الحرب، وتراجع النظام الحاكم الإيراني بزعامة هاشمي رافسنجاني عن العداء العقيدي المطلق للعالم الغربي، والذي رفع لواءه النظام الإيراني تحت زعامة

الخوميني ضد «الاستكبار» و«المستكبرين» (Parsons, 1988:42) وهكذا أصبحت توجهات النظام الإيراني الحاكم منذ يوليو 1989، تتميز بسمات الاعتدالية والواقعية، والعقلانية المصلحية؛ إذ قام العقل السياسي الإيراني العام (رغم بقاء واستمرار عناصر متشددة إسلامياً، ومعارضة للتوجه الجديد) بعملية إحلال فكرية جذرية لقيمة إعادة بناء المجتمع الوطني الإيراني من الداخل، محل قيمة عقيدية محضة هي قيمة تصدير أو نشر الثورة الإسلامية الشيعية بالقوة المادية في المحيط الإقليمي لإيران، وأرسيت مبادىء إصلاح ما دمرته «المثالية الثورية» من خلال آليات «الواقعية الإنمائية». (مسعد، 1992) و(عبد الناصر 1991 :136-139).

وتكمن التفسيرات الواقعية المادية لهذه التحولات الفكرية المذكورة لدى قيادات النظام الحاكم الحالي في إيران في خصائص «الحقيقة الاقتصادية الإيرانية العامة» والقائمة في البلاد، فلقد خرجت إيران من حرب الثماني سنوات وهي ترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة تركزت ملامحها في ارتفاع معدلات التضخم ما بين 40% إلى 50%، كما زادت أسعار السلع الأساسية زيادة تعجيزية، واجمالاً قُدِّرت خسائر إيران من حربها ضد العراق بنحو 379 مليار جنيه استرليني. (مسعد 3:1992) و(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 150:1990). ومن ثَمَّ أصبح التوجه الأول والهدف الأعلى للنظام الإيراني الحاكم ما بعد الخوميني هو بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد، وإحياء جميع مجالات الإنتاج بها، وخاصة الصناعات الوطنية، والقطاعات الزراعية التي أصابها الإهمال طيلة سنوات الحرب المدمرة، مما يستلزم بالضرورة تعاملاً تعاونياً إنمائياً مع قوى اقتصادية خارجية تملك التقدم التكنولوجي لوسائل الإنتاج، وفي مقدورها توفير تيارات استثمارية رأسمالية، وتقديم القروض فضلاً عن المنح والمساعدات بشتى نوعياتها المالية والمادية والفنية.

وهكذا تتضح مظاهر التشابك التفاعلي الوثيق ما بين المحدد الداخلي الوطني لمنطلق الموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية، وجوهرة المعضلة الاقتصادية العامة في إيران ما بعد الحرب والمراجعة الفكرية الشاملة ما بعد الخوميني، وما بين المحدد الدولي الخارجي لذلك الموقف، ألا وهو السياسة الإيرانية الانفتاحية الجديدة على القوى الغربية، وبصفة أخص على الولايات المتحدة الأميركية، فالمحدد الدولي الخارجي للموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية يعبر عن ذاته في تحرك طهران نحو تحسين الصورة القومية الإيرانية لدى القوى الغربية، وفي نظر الرأي العام الغربي، والسعي الإيراني الرسمي المعلن إلى استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية، والمعاملات

الائتمانية والاستثمارية ما بين طهران والقوى الغربية العملاقة. (الشافعي 1991 :45). وفي هذا السياق شرعت الحكومة الإيرانية الجديدة آنذاك، عام 1989، في تنفيذ إجراءات إصلاحية لمسار الاقتصاد الإيراني، وتعبر عن التوجهات الجديدة الانفتاحية على الغرب الرأسمالي، في السياسة الخارجية الإيرانية، وتعكس سعي النظام الإيراني إلى الالتحاق بالنظام الاقتصادي الدولي. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام 1989:152) وقد أعلن وزير المالية الإيراني قبول بلاده لسياسات صندوق النقد الدولي، واعتزامها المشاركة فيه، واتضح بالفعل توجه إيران للاقتراض من الخارج، إذ أقرت ميزانية عام 1989 باقتراض مبلغ 25 مليار دولار في إطار تمويل بعض مشروعات البنية الأساسية، وصدر عن مجلس الشورى قانون جديد يعطي مزايا كبيرة للاستثمارات الأجنبية، وذلك لتشجيع المشاركة في تمويل البرنامج الضخم لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني بعد الحرب، والذي رصدت له الخطة الخمسية (1990-1994) مبلغ 120 مليار دولار، (مسعد، 1992:8). وبدأت السياسة الإيرانية الجديدة للاقتراض رسمياً من سوق المال الدولية لتمويل مشاريع صناعية عديدة، وذلك بتوقيع الشركة الوطنية الإيرانية للبتروكيماويات التابعة لوزارة البترول الإيرانية، في 5 ديسمبر 1990 مع بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي الخاص لتمويل ثلاثة مشروعات بتروكيماوية، يتم بناؤها في بندر خوميني في أرك وفي الإقليم الشمالي الشرقي لخوراسان تبلغ قيمتها حوالي 2 مليار دولار، مع الاستعانة بالمساعدات التكنولوجية الغربية وبصفة خاصة الفرنسية والألمانية واليابانية. (سعودي، 1991 :293-292) وكان هذا هو أول اتفاق يتم ما بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وطرف خارجي في صياغة تعامل مباشر مع سوق المال الدولي بكل الترتيبات والمعاملات غير الإسلامية المرتبطة به، أو بالأحرى وفقاً لقواعد النظام الاقتصادي الدولي. (Haeri, 1990).

وإذا كان ما سبق تحليله يمثل الشق الاقتصادي للنهج الانفتاحي الجديد الذي تتبعه الجمهورية الإسلامية الثانية بزعامة رافسنجاني تجاه القوى الغربية (وهو المحدد الدولي الخارجي للموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية) فإن هناك شقاً سياسياً دولياً لذلك النهج المذكور، وهو المسعى المبذول من جانب الحكومة الإيرانية للانضمام إلى النظام السياسي الدولي القائم حالياً في ظل ارهاصات الأحادية القطبية. وذلك بعد موجة العداء الرافض من جانب نظام الخوميني السابق، لمنظمة الأمم المتحدة واعتبارها «أداة في أيدي القوى العظمى» ضد الدول الضعيفة، كذلك كان الخوميني رافضاً للشرعية الدولية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية. (عبد الناصر، 1991, 137).

وفي سبيل إنجاح هذا المسعى الإيراني الجديد في ظل الجمهورية الإسلامية الثانية ركزت طهران على تأكيدها المتكرر بالالتزام بالشرعية الدولية أي بتطبيق القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة والمعبرة عن عموم الرأي العام العالمي، بل إن إيران ـ رافسنجاني قد استثمرت مفهوم الشرعية الدولية في طرحها الخاص لفكرة إنشاء قوة أمنية خليجية لحماية المنطقة في إطار مفاوضات السلام العراقية الإيرانية عام 1989، إذ إن الجانب الإيراني في المفاوضات استند في طرحه المذكور إلى نص القرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والخاص بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، والذي جاء ضمن بنوده النص التالي: «يطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة». (إبراهيم، 1990:37).

وهكذا تتضح منطلقات الموقف الإيراني من الكارثة: 1ـ هاجس استراتيجي أمني، أوّلي، وخاص بمنطقة ومياه الخليج 2 ـ ثم معضلة اقتصادية شديدة في مجتمع إيران ما بعد الحرب 3 ـ ثم نهج انفتاحي سياسي جديد لإيران تجاه القوى الغربية، مؤسس على مسعى حثيث من طهران للالتحاق أو للانضمام إلى النظام القائم الاقتصادي الدولي، القادر بآلياته التنظيمية على إنهاض الاقتصاد الإيراني.

ومن استقراء التحليل السياسي الوارد في الدراسة، يتضح التناقض الأساسي ما بين المنطلقات الإقليمية السياسية والاقتصادية لكل من تركيا (تفاعلات تعاونية مصلحية ايجابية بين أنقرة وجميع الأطراف الخليجية العربية طيلة العقدين السابقين على الكارثة). وإيران (خصومات تاريخية وعداوات معاصرة وصراعات عسكرية طويلة ضد العراق وتوترات شديدة مع سائر الأطراف الخليجية العربية طيلة العقد السابق على الكارثة).

إلا أن هذا التناقض المذكور، على الصعيد الإقليمي، ما بين المنطلق التركي والمنطلق الإيراني، يوازنه أو يواجهه التقارب أو التشابه الكبير في طبيعة المحددات الدولية الخارجية لكل من المنطلقين، ففي الجانب التركي تبرز لزوميات التحالف التركي ـ الأطلسي، وعلى الجانب الإيراني، تتصاعد أهمية بل ضرورات التعاون الغربي الاقتصادي الشامل من أجل إعادة بناء البنية المجتمعية الانتاجية المنهارة في إيران ما بعد الحرب. هذا مع ملاحظة خاصية التماثل في الهاجس الأمني الاستراتيجي الخليجي إزاء التوسع الإقليمي العراقي في المنطقة لدى كلٍّ من أنقرة وطهران.

سلوكيات الموقف التركي ـ الإيراني

نسعى هنا عن الإجابة على سؤال محدد: ما هو الأثر النهائي في سلوكيات الموقف التركي والموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية، أزمةً ثم حرباً، لهذا التناقض على المستوى الإقليمي ما بين المنطلقين التركي والإيراني، ولهذا التقارب على المستوى الدولي ما بين نفس المنطلقين المذكورين؟ لقد واجهت الحكومة التركية مأزقاً جدلياً خطيراً، في إدارتها لسلوكياتها الواقعية إزاء كارثة الخليج الثانية، وتمثلت تلك الجدلية الشائكة في التعارض ما بين رغبة تركيا في الحد من القوة الإقليمية العراقية والوفاء بالتزاماتها في التحالف الغربي من ناحية، وما بين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق نظراً للحدود المشتركة الطويلة بين الدولتين ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق تركية قريبة من الحدود مع العراق مما قد يكون هدفاً لضربات عراقية انتقامية، كما أن انهيار وحدة العراق المركزية وتقسيم العراق قد يهدد بتفجير مشكلة الأقليات في تركيا، خاصة الكردية منها، ما لم تخاطر تركيا مخاطرة عنيفة بالاستيلاء على شمال العراق (الموصل وكركوك أساساً) الغني بالبترول وضمه بسكانه الأكراد إلى مناطق الأكراد في جنوب شرق تركيا مما يشكل عملية هائلة التكاليف عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بالنسبة لتركيا. إلا أن السياسة التركية أحرزت نجاحاً باهراً في إدارة سلوكياتها إزاء كارثة الخليج الثانية، بما يضيف إلى رصيدها الحافل بالاستثمار البارع للأزمات الدولية والإقليمية، وبما يذكرنا بقضية لواء الاسكندرونة قبيل الحرب العالمية الثانية.

ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع الأزمة أدانت تركيا الغزو العراقي للكويت رغم علاقاتها المصلحية الوثيقة مع العراق خاصة خلال حربه ضد إيران، ولم تتردد تركيا في اتخاذ موقف مشترك مع سوريا التي توترت علاقاتها معها إلى درجة ملحوظة بسبب المسألة المائية لنهر الفرات بين البلدين قبيل الأزمة، بل إن الرئيس التركي أوزال بادر بالاتصال بالقيادة السورية في اليوم الثاني للأزمة، إلا أن الحكومة التركية تعمدت عدم المبادرة باتخاذ إجراء مضاد للعراق انتظاراً للحصول على المقابل من الولايات المتحدة والدول الغربية من خلال المطالبة بتعويض تركيا عن الخسائر الاقتصادية، والآثار السياسية السلبية الناجمة عن أزمة الخليج الثانية؛ ولذلك لم تبادر الحكومة التركية من تلقاء نفسها باتخاذ قرار بإغلاق خط أنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر أراضيها، كما استقبلت أنقرة النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي في اليوم الثالث

للأزمة، حيث أُجريت مباحثات رسمية حول الموقف التركي من الأحداث الخطيرة، وذلك في محاولة عراقية لتحييد الجار الشمالي القوي تجاه التوسع العدواني العراقي في أراضي الكويت.

ولكن مع صدور قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة ومع بدء تدفق القوات الأميركية إلى المنطقة، تكثفت المفاوضات التركية الأميركية حول الثمن العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يحق لتركيا الحصول عليه في مقابل اتخاذها للموقف الفعال الذي يحقق المصالح الغربية في المنطقة، وعلى أثر نجاح تلك المفاوضات، مما سيوضحه القسم الثالث من هذه الدراسة عن المكاسب المتحققة لأنقرة بناء على سلوكيات موقفها من الكارثة، أصبحت تركياً طرفاً أصيلاً في الجبهة الدولية المضادة للعراق، واتخذت مجموعة إجراءات رسمية حاسمة لإحكام الحصار على العراق أولها يوم 7 أغسطس 1990 بقرارها إغلاق خط أنابيب البترول العراقي، وفرض حظر كامل على التجارة المتبادلة مع العراق استجابة لقرار مجلس الامن رقم 661 الصادر في 5 أغسطس بشأن فرض الحظر على العراق، كما أصدر البرلمان التركي يوم 5 سبتمبر 1990 قراراً بتخويل الحكومة التركية سلطات خاصة لإرسال قوات الى الخارج، وللسماح بنشر قوات أجنبية في الأراضي التركية، فأعلنت أنقرة بناء على هذا التخويل التشريعي المذكور استعدادها لإرسال قوات تركية الى دول الخليج التي تطلب ذلك (وإن لم يحدث ذلك في الواقع)، كما قامت الحكومة التركية بحشد 100 ألف جندي، و15 ألف احتياطي قرب الحدود العراقية التركية تحسباً لامتداد القتال إلى إلى تلك المناطق، تدعمها طائرات تركية وأوروبية تم تخصيصها لمهام دفاعية في المنطقة بعد وقوع الغزو العراقي للكويت.

كذلك سمحت الحكومة التركية للولايات المتحدة بتمركز مقاتلات اف 16، والقاذفات المقاتلة اف 111في قاعدة انسيرليك الجوية في جنوب تركيا، ثم كان إعلان تركيا الخطير في أثره، يوم 18 سبتمبر 1990 عن مد أجل اتفاق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة عاماً آخر في ضوء أزمة الخليج، والذي يقضي بتقديم مرافق وخدمات وتسهيلات عسكرية إلى القوات الأميركية في الأراضي التركية، وينظم استخدام وحدات القوات الجوية الأميركية لأكثر من 12 قاعدة في تركيا، تابعة لحلف الأطلسي، أهمها قاعدتا باطمان وانسيرليك سابقة الذكر، على الحدود التركية العراقية السورية الطويلة والخطيرة. كذلك شاركت تركيا في تطبيق قرار مجلس الأمن (رقم665) الخاص بفرض الحصار بالقوة على العراق، وعلى منافذ التجارة الدولية إليه

حيث اعترضت البحرية التركية السفن المحملة بالسلع في طريقها إلى العراق، ورفضت السماح لها بالتوقف في الموانىء التركية، وهنا تكررت تصريحات القيادة السياسية التركية التي حذرت العراق من احتمال حدوث مواجهة عسكرية تركية عراقية في خضم أحداث كارثة الخليج الثانية.

هذا وإن كان الموقف التركي، رغم جميع السلوكيات المذكورة التي ناهضت مناهضة جوهرية الغزو العراقي للكويت، قد حافظ على حرصه الدقيق في عدم التورط بالمشاركة المباشرة بالقوات المسلحة التركية ضد العراق، وفي هذا السياق لم ترسل تركيا قوات مقاتلة إلى السعودية، بل أرسلت مجموعات فنية في مجالات خدمات النقل والاتصالات والصحة فقط، وذلك من أجل تفادي حدوث مواجهة مع القوات العراقية في حالة حدوث قتال فعلي؛ ولذا أوضحت تصريحات جميع المسؤولين الأتراك أثناء الشهور السابقة لنشوب الحرب في الخليج التزام بلادهم بعدم شن حرب ضد العراق، أو توجيه ضربة وقائية ضده، واستبعاد قيام تركيا بفتح جبهة ثانية ضد العراق على طول حدودهما المشتركة، وتأكد الحرص التركي المذكور، في إصرار أنقرة على ضرورة حصول جبهة التحالف الدولي المضادة للعراق على موافقة من مجلس الأمن قبل القيام بأي عمل عسكري لإخراج العراق من الكويت.

إلا أن الحرص التركي المذكور على عدم التورط المباشر في الأزمة يمثل الوجه الأول لحقيقة الموقف التركي، بينما تجسد الوجه الثاني لحقيقة الموقف التركي من تداعيات أزمة الخليج الثانية في تفضيل وترجيح أنقرة للخيار العسكري ضمن بدائل المواجهة الدولية لتلك الأزمة، بعبارة أخرى إن السياسة التركية كانت مؤيدة واقعياً لدفع المواجهة المضادة للعراق إلى درجة الصدام العسكري المباشر ما بين قوات التحالف الدولي والعراق، وذلك بما يكفل تحقيق هدف رئيسي من أهداف المصلحة القومية التركية، ألا وهو التخلص من القوة العسكرية العراقية التي تهدد التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومما يهز ويتعارض مع مكانة ووزن تركيا بطبيعة الحال سواء في وسط منطقة الشرق الأوسط أو في داخل توازنات التحالف الغربي. إذن دارت السلوكيات التركية إزاء كارثة الخليج الثانية حول محور أمني مباشر لصيق بها وبمصالحها القومية، ألا وهو «تحجيم» العراق الذي خرج من حربه ضد إيران قوة عسكرية هائلة تفرض على تركيا، في حالة استمرار بقاء تلك القوة، الاحتفاظ الدائم بقوة ردع عسكرية مطردة، وباهظة التكلفة، ومرهقة للامكانات الاقتصادية التركية، الأمر الذي يَحُول بشدة دون خفض الإنفاق العسكري الذي تتطلع إليه الحكومة

التركية من أجل مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والمديونية الخارجية.

وخلال حرب «عاصفة الصحراء» التزمت تركيا بعدم الدخول كطرف مباشر في المعارك العسكرية، وإن كانت الطائرات المقاتلة والقاذفات الأميركية والانجليزية والفرنسية قد انطلقت من قاعدتي انسيرليك وباطمان في أراضي جنوب شرقي تركيا، وفي هذا الصدد أكد الرئيس التركي أوزال مراراً أن استخدام القوات الأميركية للقواعد التركية يأتي تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 678، وهو القرار الذي يُخَوّل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم المساعدة لقوات التحالف الدولي التي تعمل على تحرير الكويت من الاحتلال العسكري العراقي. وعلى الرغم من أن العراق قام بحشد ثماني فرق عسكرية كاملة على الحدود المشتركة مع تركيا، إلا أن الأتراك نجحوا طيلة 43 يوما التي استغرقتها حرب عاصفة الصحراء في عدم إطلاق رصاصة واحدة على أراضي العراق، ولم يجرح عسكري تركي واحد في حرب عاصفة الصحراء ضد العراق.

نستخلص مما سبق أن سلوكيات الموقف التركي إزاء كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حرباً) إنما جاءت متسقة تمام الاتساق مع المفارقة الواضحة ما بين المنطلق الإقليمي والمنطلق الدولي لذلك الموقف، وبعباراة أخرى ظل الموقف التركي دقيقاً في التزامه بالخيط المصلحي الوثيق الذي يربط ما بينه وبين الأطراف الإقليمية الخليجية للأزمة، بمعنى أنه لم يحارب العراق دفاعاً عن الكويت أو تحريراً لها، ولم يساند أو يؤيد العراق في عدوانه على الكويت، ومن ناحية أو على الصعيد الدولي جاءت سلوكيات الموقف التركي مستجيبة غاية الاستجابة مع لزوميات تحالفات أنقرة الأطلسية، كما أتت تلك السلوكيات انعكاساً صريحاً لمتطلبات المصالح القومية التركية، الاقتصادية والسياسية مع القوى الغربية، ومن ثَمَّ قَدَّمت تركيا التسهيلات الفنية والعسكرية لقوات التحالف الدولي المضادة للعراق بقيادة الولايات المتحدة والقوى الغربية الأوروبية الرئيسية (معوض 1992 :35-23) بما يحمل في طياته انحيازاً تركياً صريحاً إلى السعودية والكويت ضد العراق.

أما السلوكيات الإيرانية تجاه كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حربا) فقد اتسمت بالتمييز الواضح والدقيق ما بين قضايا محددة أثارتها تلك الكارثة، بحيث نجحت إيران في عدم الخلط في الأوراق ما بين مقتضيات السلام مع العراق، وإدانة الاحتلال العراقي للكويت، وفرض العقوبات على العراق، ومسألة الوجود الأمني الأجنبي في الخليج بعد انتهاء الأزمة، ودور إيران في الترتيبات الأمنية المستقبلية، واستطاعت إيران أن تفصل في سلوكياتها ما بين جميع تلك الأبعاد الشائكة لأزمة الخليج الثانية.

وفيما يتعلق بقضية السلام بين إيران والعراق، ولو المؤقت، فقد أحرزت نجاحاً ساحقاً باتفاق 15 أغسطس 1990، مما سَيَرِدُ تحليله في نطاق أهم مكاسب إيران الناجمة عن تداعيات أزمة الخليج الثانية.

أما بصدد واقعة الغزو العراقي للكويت وتداعياته الاحتلالية المباشرة فقد اتخذت الحكومة الإيرانية موقفاً صارماً وثابتاً في المعارضة الكاملة، بل في المطالبة بضرورة معاقبة المعتدي العراقي وإجباره على الانسحاب الكامل، بل وعارضت أية تسوية احتمالية للنزاع من شأنها تمكين العراق من الاحتفاظ بجزيرتي بوبيان وورية الكويتيتين، أو حصول العراق على أية مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيوستراتيجي في منطقة الخليج، ووصل الأمر بالقيادة الإيرانية إلى حد التهديد بأنها سوف تقدم على احتلال أية أراض يحصل عليها العراق كفدية للخروج من الكويت ذاتها. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 1990 :147) ففي 24 أغسطس 1990 طالب الرئيس الإيراني رافسنجاني بانسحاب قوات العراق من الكويت محذراً في الوقت نفسه أنه «حتى لو قبل العرب ضم الكويت إلى العراق، فإن إيران لن تقبل ذلك تحت أي ظروف» (Haeri, 1990: 17) وقد كرر وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي الموقف نفسه من ضرورة الانسحاب والالتزام بقرارات مجلس الأمن، وذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 1990، وجدد رافسنجاني تصميمه المعلن على الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت وذلك في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران يوم 9 نوفمبر 1990 حين قال: «عندما دار حديث عن إمكاني تسليم جزيرة بوبيان إلى العراق أبلغنا الكويت أنها إذا فعلت ذلك فإن إيران ستحتل الجزيرة، وأنهم لن يتمكنوا من استعادتها منا» (سعودي، 303: 1991) هذا وقد أكدت القيادة الإيرانية رسمياً وعلناً الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعة الشاملة على العراق، والتزام بلادها بالعقوبات الاقتصادية المقررة ضد العراق من قبل الأمم المتحدة، وقد نَفَّذَتْ طهران هذا الالتزام بالفعل باستثناء بعض الإعانات الغذائية والإنسانية المحدودة التي قدمتها إلى الشعب العراقي أثناء معارك حرب عاصفة الصحراء، بدعوى الإخاء الإسلامي بين الشعبين. وفي هذا السياق نفسه، ظلت القيادة الإيرانية، ومع رفضها البات لأدنى استجابة إلى المساعي العراقية الكثيفة لجذب عدو الأمس القريب إلى جانب العراق في الصراع الخليجي الثاني، ظلت تدعو إلى حل الأزمة بالطرق السلمية ومحاولة انهائها دون اندلاع الحرب، ودون تسويات إقليمية، أو ضم إقليمي لصالح العراق بطبيعة الحال، وجاءت

هذه الدعوة السلمية الإيرانية لتجنب حل الأزمة بحرب عسكرية انعكاساً لموقف إيران من مسألة وجود القوات الأجنبية في منطقة ومياه الخليج، مما شكل ركناً أساسياً من أركان سلوكيات إيران تجاه كارثة الخليج الثانية.

وفيما يختص بسلوكيات الموقف الإيراني من مسألة الوجود الأجنبي العسكري في منطقة ومياه الخليج اتسمت ردود أفعال قطاعات عريضة من القوى السياسية الإيرانية بالرفض العقيدي المتشدد لهذا الوجود الأجنبي في الخليج، والذي نتج مباشرة من تداعيات أزمة الخليج الثانية، فقد وجد الخطاب السياسي العراقي، خلال الأزمة، والذي اتسم بشعارات ورموز إسلامية بل وخومينية الرنين مثل: المنازلة الكبرى، والجهاد المقدس، والدفاع عن المقدسات، استجابة واسعة داخل دوائر الحكم الإيرانية، وبصفة خاصة لدى العناصر المتطرفة منها التي بدأت تدعو إلى مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج، وكانت قمة هذا الاتجاه الإيراني هي دعوة علي خامنئي المرشد العام في 90/9/12 إلى الجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبي في الخليج، ومهاجمته العنيفة لما قاله وزير الخارجية الأميركية من أن القوات الأميركية قد تبقى في المنطقة بعد حل الأزمة في إطار ترتيبات أمنية جديدة أو كجزء من «هيكل الأمن الإقليمي» لحماية إمدادات البترول بعد انتهاء الأزمة، وانسحاب العراق من الكويت. (سعودي، 1991 :304) وأصدر المرشد العام الإيراني في ذلك الصدد فتوى بأن: «الكفاح ضد العدوان والأطماع والمآرب والسياسة الأميركية في الخليج الفارسي سيدخل في عداد الجهاد في سبيل الله، وما من أحد يلقى الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيدا...». (مسعد، 1992 :18)، وكان هذا بمثابة دعوة إسلامية إلى الجهاد، وتضمنت دعوة الدول الخليجية إلى التعاون مع إيران فيما أسماه «استعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على حقوق الآخرين» وكان في العبارة الأخيرة تعبير رافض في آن واحد لتواجد القوات الأجنبية في الخليج، ورفض الاحتلال العراقي لأراضي الكويت، هذا وقد قام 168 نائباً في البرلمان الإيراني بتوقيع رسالة يعلنون فيها الوقوف إلى جانب خامنئي في دعوته المذكورة. (سعودي، 1991 :304).

إلا أن الموقف الرسمي للحكومة الإيرانية قد أعلنه الرئيس رافسنجاني إبان اشتداد الأزمة فيما قبل الحرب، وجوهر هذا الموقف أن إيران لا تمانع في وجود قوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت ما دام وجودها مؤقتاً بإنهاء الأزمة وما دامت ستغادر المنطقة بعد ذلك، أي إن القبول الإيراني للوجود الأجنبي بالخليج ظل مرهوناً بإطار إنهاء الاحتلال العراقي للكويت وعلى أساس رحيل القوات الأجنبية بعد قضائها

لهذه المهمة المحددة. وكان هذا الاعلان هو أول إشارة واضحة على أن طهران ستظل خارج أي حرب قد تقع بين الولايات المتحدة والعراق بسبب الأزمة الخليجية الثانية، وفي سياق سلوكيات الموقف الإيراني نفسه من هذا البُعْد الخاص من أبعاد كارثة الخليج الثانية وهو بُعْدُ الوجود الأجنبي واستمراره في منطقة ومياه الخليج، أعلن رافسنجاني بعد انتهاء الحرب، وبعد صدور إعلان دمشق في مارس 1991 أن وجهة نظر بلاده إزاء الترتيبات الأمنية تقوم على ركائز لا تتزحزح في ثباتها، وهي أن ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج ينبغي أن تستند على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية بين دول المنطقة، وأن التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة مرفوض من جانب إيران، جملة وتفصيلا، (مسعد، 1992 :10-11).

وبالتركيز على سلوكيات طهران إزاء حرب الخليج الثانية نجد أن طهران قد أكدت علناً ورسمياً يوم 31 ديسمبر 1990 أي قبل أسبوعين فقط من انتهاء المهلة الزمنية المحددة في قرار 678 بشأن الانسحاب العراقي من أراضي الكويت، أكدت أنها ستبقى على الحياد إذا ما اندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولي والعراق، وأنها لن تتدخل لمساندة أي من طرفي القتال، ولن تسمح لأحد طرفي القتال باستخدام أراضيها، أو مجالها الجوي لأي غرض من الأغراض العسكرية أو حتى المدنية طوال زمن الحرب، هذا وإن كان الشهر السابق مباشرة على حرب عاصفة الصحراء قد شهد تحركات نشيطة للقوات المسلحة الإيرانية داخل الحدود الوطنية للبلاد استعداداً وتحسباً لأية احتمالات مفاجئة في المنطقة، وتمثل ذلك في مناورات واسعة مشتركة ما بين جميع أفرع هذه القوات بما فيها قوات الحرس الثوري، وكانت أكبر هذه المناورات ما أطلق عليه «الانتصار واحد» منذ 12ديسمبر 1990 وحتى أواخر الشهر، وشاركت في هذه المناورة الكبرى أفرع الجيش الإيراني كافة، وغطت مساحة 30 ألف كيلومتر مربع في مياه الخليج وخليج عمان. وكانت القيادة العسكرية الإيرانية، في سياق هذا السلوك العسكري «التعبوي» والوقائي نفسه إزاء تفاقمات أزمة الخليج الثانية قد اعتزمت إجراء سلسلة أخرى من المناورات والتدريبات المشتركة بين أفرع القوات المسلحة كافة، على أن تبدأ مع منتصف شهر يناير 1990، أي مع توقيت انتهاء فترة المهلة المحددة في قرار 678 المذكور، وكان مخططاً أن تستمر هذه التدريبات شهراً كاملاً على طول الحدود مع العراق، وساحل الخليج، إلا أن القيادة الإيرانية عادت وأعلنت في فجر يوم 16 يناير 1991 (بدء حرب عاصفة الصحراء) إرجاء المناورات العسكرية المزمعة إلى أجل غير مسمى، وذلك في إشارة واضحة إلى

تمسك طهران بالموقف الحيادي العسكري الدقيق بين أطراف الحرب الخليجية الثانية، لما في ذلك الحياد الإيراني من تحقيق لمصالح إيرانية عليا في المنطقة.

وبالفعل عند اندلاع حرب عاصفة الصحراء أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية في بيانات متتالية للإعلام المحلي والإقليمي والدولي أن إيران ملتزمة بصورة صارمة بسياسة الحياد الكامل بين الفرقاء المتحاربين، كما حذَّرت القيادة الإيرانية الأطراف كافة من استخدام أراضيها، كما أكدت أنها سوف ترعى من جانبها سيادة أراضي الدول المحيطة بها، هذا وقد هددت إيران بأنها لن تستمر في التزامها بهذا الحياد المعلن في حالة قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة «العتبات الشيعية المقدسة» في مدينتي النجف وكربلاء، أو في حالة دخول إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق، مما يوضح تصاعد أثر الهاجس الأمني التركي في العقل العام الإيراني، واستثماراً لهذه المخاوف الاستراتيجية الإيرانية من آثار حرب الخليج الثانية على احتمالات قلب توازن القوى الإقليمية في المنطقة الخليجية الشرق أوسطية لصالح تركيا ضد إيران، سعت القيادة العراقية إلى توريط إيران إلى جانبها في الحرب، وذلك بمحاولات عديدة كان أخطرها هو قيام العراق بإرسال أعداد كبيرة من طائراته المقاتلة، وطائرات النقل العسكري إلى إيران، ابتداء من يوم 26 يناير 1991 أي بعد 9 أيام من بدء الحرب، ووصل إجمالي هذه الطائرات إلى أكثر من 100 طائرة حسب تقدير مصادر التحالف الدولي المحارب ضد العراق، وسمحت القيادة الإيرانية لهذه الطائرات العراقية العديدة بالهبوط في مطاراتها، إلا أنها بقيت على موقفها الحيادي العسكري الدقيق وقدمت احتجاجاً إلى العراق لإقدامه على إرسال طائراته دون سابق اتفاق بين السلطات المختصة، كما أعلنت الحكومة الإيرانية أنها سوف تحتجز جميع ما لديها من الطائرات العراقية حتى نهاية القتال، وقد أدت هذه الواقعة الغريبة، سابقة الذكر، إلى إثارة الشكوك لدى معسكر التحالف الدولي بأن الطائرات العراقية لجأت إلى مطارات شمال إيران طبقاً لاتفاق سري بين الجانبين، بما يُعَد عملاً عدائياً متعمداً من جانب إيران ضد معسكر التحالف الدولي، وبما يتضمن مساندة فعالة للجانب العراقي في الحرب، ومن ثَمَّ اعتبرت جبهة التحالف الدولي هذه الواقعة خروجاً واقعياً من القيادة الإيرانية عن قواعد الحياد المعلنة رسمياً من جانبها في مواجهة المجتمع الدولي والإقليمي، وهنا اجتهدت القيادة الإيرانية في إزالة تلك الشكوك المذكورة في طبيعة سلوكيات موقفها من حرب الخليج الثانية، وذلك بالنفي القاطع المتكرر لوجود أدنى اتفاق سري بين بغداد وطهران بشأن لجوء الطائرات العراقية إلى مطارات شمال

إيران، كما أكدت على أنها تعامل الطيارين العراقيين معاملة أسرى الحرب، وأنها سوف تحتجز هذه الطائرات حتى انتهاء الحرب، وقد ظلت إيران على هذا الموقف نفسه المعلن رسمياً من جانبها حتى انتهاء أعمال القتال بين الأطراف المتحاربة.

نستخلص مما سبق عرضه عن وقائع السلوك الإيراني إزاء أزمة وحرب الخليج الثانية أن القيادة الإيرانية في الأيام الأولى التالية لحدوث الغزو العراقي لأراضي الكويت، وقبل وصول قوات الحشد العسكري الدولي إلى المنطقة استعداداً لردع العراق عن عدوانه التوسعي، أدركت فداحة الخطر الأمني المتمثل في واقعة الغزو، وآثارها على إيران؛ ولذا كان رد الفعل الإيراني يعبر عن استعداد حقيقي للتحرك العسكري ضد العراق منعاً لأي تغيرات جيوستراتيجية في المنطقة؛ إلا أن السلوك الإيراني عاد إلى الاعتدال الهادىء بعد أن اتضحت الرؤية بوصول قوات التحالف الدولي إلى المنطقة في أواسط شهر أغسطس 1990، فعمدت طهران إلى تطبيق العقوبات الدولية المقررة ضد العراق، وإن كانت حرصت حرصاً شديداً على عدم التورط العسكري إطلاقاً، ومع اندلاع حرب عاصفة الصحراء انتهجت إيران ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإنسانية النشطة، والتي تمثلت في المساعدات الغذائية والطبية المقدمة إلى شعب العراق، والمطالبة الإيرانية الرسمية المتكررة بعدم تقسيم الوحدة الإقليمية للعراق، وعدم تدمير منشآته المدنية، مما اعتبرته إيران خروجاً على مضمون قرار 678 الذي يؤسس الشرعية الدولية لحرب الخليج الثانية، هذا بالإضافة إلى حادثة الطائرات العراقية.

ويصل التحليل إلى محاولة الإجابة عن السؤال المحوري في هذا المبحث، وهو عن الأثر النهائي في سلوكيات الموقف التركي والموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية، للتناقض ما بين منطلقات كل من البلدين على المستوى الإقليمي، وللتقارب ما بين منطلقات كل من البلدين على المستوى الدولي. يتضح من التفاصيل الواردة سلفاً أن التناقض المذكور قد انعكس على الصعيد الإقليمي نفسه لكل من السلوك التركي والسلوك الإيراني إزاء الأزمة؛ ذلك أن تركيا على المستوى الإقليمي لسلوكياتها إزاء الأزمة قد قامت بموازنة منفعية ما بين كفة مصالحها مع دولة خليجية واحدة وهي العراق، ومصالحها مع سائر الدول الخليجية الست الأخرى (العربية)، فكانت النتيجة القاطعة لصالح الكفة الثانية، ومن ثَمَّ التزمت تركيا بالمساندة الكاملة ـ دون العسكرية المباشرة ـ لدول الخليج الست ضد العراق، أي أنها انحازت إلى طرف محدد من طرفي الصراع الإقليميين، انحيازاً سياسياً ودعائياً واقتصادياً وفنياً خدمياً.

أما إيران، ونظراً للعداوة العامة التي سادت مسار علاقاتها مع عموم الدول الخليجية إبان أعوام الثمانينيات، فإنها التزمت حياداً كاملاً ما بين العراق وسائر الدول الخليجية العربية الأخرى في الأزمة على المستوى الإقليمي، ذلك أن إيران في رفضها للتوسع الإقليمي العراقي في أراضي الكويت كانت تستهدف منع أي تغير جيوستراتيجي في الخليج لغير صالحها، مما لا صلة له، واقعياً وبالنظر إلى سلوكيات المنطلق الإقليمي لإيران في الأزمة بالانحياز إلى الكويت والسعودية، أو مساندة إيران لتلك الدولتين مساندة ذاتية فعالة ضد العراق، أو حتى مجرد تأييد الدولتين دعائياً ومعنوياً ضد العراق.

ومن جهة أخرى فإن التشابه الكبير، سابق التحليل، ما بين الأبعاد الدولية الخارجية لمنطلقات كل من إيران وتركيا إزاء أزمة الخليج الثانية قد عكس ذاته أيضاً على سلوكياتهما، على الوجه الدولي إزاء تداعيات الأزمة؛ ذلك أن تركيا وإيران، سواء بسواء، قد احترمتا احتراماً كاملاً تطبيق مبادىء ومقررات «الشرعية الدولية» في الأزمة، وبينما ساعدت تركيا قوات التحالف الدولي مساعدة أساسية بالتسهيلات المعروفة في أراضيها ساعدت إيران قوات التحالف الدولي نفسها مساعدة حاسمة على سرعة الإجهاز على القوة العسكرية المتضخمة للعراق، وذلك بمجرد رفض إيران التورط في مساندة العراق مساندة حقيقية فعالة ولو في أدنى درجة.

وهكذا تباينت واختلفت السلوكيات التركية عن السلوكيات الإيرانية، على الصعيد الإقليمي للأزمة، على حين تقاربت إلى حد بعيد في المضامين والجوهر السلوكيات التركية والسلوكيات الإيرانية على المستوى الدولي للأزمة الخليجية الثانية نفسها.

مكاسب الموقف للدولتين

ويصل التحليل في هذه الدراسة إلى السؤال الاستخلاصي الجوهري التالي: ما الذي تحقق للدولتين محل البحث من مكاسب سياسية واقتصادية ومعنوية نتيجة للموقف الذي اتخذته والتزمت به كُلٌّ منهما تجاه كارثة الخليج الثانية؟ منذ الأيام الأولى، بل الساعات الأولى، لحدوث أزمة الغزو العراقي لأراضي الكويت شرعت الحكومة التركية في إجراء مفاوضات مكثفة مع الإدارة الاميركية حول الثمن العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يحق لتركيا الحصول عليه مقابل اتخاذها الموقف الفعال الذي يحقق المصالح الغربية في المنطقة، وكانت نتائج تلك المفاوضات مثمرة

بالنسبة للجانب التركي؛ فلقد تعهدت الإدارة الأميركية علناً ورسمياً بتعويض تركيا مالياً عن عوائد مرور البترول العراقي عبر أراضيها، وبما يزيد عن العوائد التي كانت تحصل عليها تركيا قبل الأزمة من العراق، كذلك تعهدت واشنطن لأنقرة بتعويضها في إطار التحالف الغربي عامة عن توقف المبادلات التجارية التركية الضخمة مع العراق، وارتفعت تقديرات هذه التعويضات الغربية الموعودة لتركيا إلى نحو 4 مليارات من الدولارات. ومن جهة أخرى رفعت الولايات المتحدة يوم 15 أغسطس 1990 أي بعد واقعة الغزو بأيام قليلة آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ قيامها بغزو قبرص عام 1974، ووافقت واشنطن على منح أنقرة مساعدات عسكرية إضافية زيادة على المعونة السنوية المخصصة لها وشملت هذه المساعدات 40 طائرة من طراز «اف ـ 4 فانتوم» ومعدات عسكرية اخرى كانت محظورة على تركيا منذ منتصف السبعينات، كما وافقت المانيا الغربية على تزويد تركيا بـ 120 دبابة طراز «ليوبارد»، كذلك تعهدت الولايات المتحدة بتدعيم طلب تركيا الانضمام إلى الجماعة الأوروبية لا سيما وأن الجماعة الأوروبية رفضت في 1989/12/18 طلب تركيا كما وعدت الولايات المتحدة بالضغط على البنك الدولي لتحرير قروض بحوالى 1,46 مليار دولار كان قد تم تأجيلها بسبب فشل تركيا في الوفاء بشروط المديونية للبنك الدولي. وبذلك تمكنت تركيا من استعادة بعض ثقلها الاستراتيجي في نطاق التحالف الغربي وذلك على أثر سلوكيات موقفها من أزمة الخليج الثانية، على النحو الذي تم تحليله سلفاً. وبعد انتهاء الحرب ومع استمرار الحظر الاقتصادي الدولي ضد العراق نجحت الحكومة التركية نجاحاً ملحوظاً في تنويع مصادر تزويدها بالنفط، سواء بزيادة الاستيراد من دول خليجية أخرى (السعودية والإمارات العربية وإيران)، أو من دول عربية أخرى غير خليجية مثل (ليبيا والجزائر) أو من دول غير عربية مثل الصين، وأصبحت السعودية تحتل المرتبة الأولى بدلاً من العراق في قائمة الدول المصدرة للنفط إلى تركيا. وفي النصف الأول من عام 1991 بلغ إجمالي واردات تركيا من النفط الخام 9 مليون طن، منها 5,4 مليون طن من السعودية، ومن دلائل النجاح التركي في هذا الصدد أن معظم الواردات النفطية التركية من السعودية يأخذ صورة المنحة أو المعاملة التفضيلية الواضحة أي أن تركيا تحصل عليه بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق العالمية للنفط، والأهم مما سبق ذكره أن قسطاً كبيراً من تلك «المعونة النفطية السعودية» في الفترة الحالية أي ما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية إنما يوجه إلى تمويل مشروعات وبرامج الصناعات الدفاعية التركية حيث تعهدت السعودية في صيف عام 1991، أي بعد مرور عام على كارثة الخليج الثانية بتدعيم تلك البرامج التركية

المذكورة بملياري دولار في شكل نفط خام مجاني (خاصة مشروع طائرات اف ـ 16).

ومن ناحية اخرى، نجحت أنقرة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، في أن تطرح نفسها كوسيط إقليمي مهم ما بين أوروبا والخليج في مجال الغاز الطبيعي، وذلك عن طريق إنعاش وتنشيط مشروعات مطروحة منذ سنوات لنقل الغاز الطبيعي بالأنابيب عبر تركيا من بلدان خليجية كإيران وقطر، وهذا النجاح التركي ظهر بوضوح في بروتوكول اللجنة الاقتصادية التركية القطرية المشتركة في مايو 1990. ولا أَدَلّ على الحصافة وبعد النظر في التقدير السياسي للمواقف، فيما يتعلق بمجالات التحرك التركي ما بعد الحرب، من موقف أنقرة من العراق ذاته، وذلك حرصاً على المصالح التركية القومية فقد نجح أوزال في إقناع الرئيس الأميركي بوش باستبعاد خط الأنابيب المزدوج لنقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية إلى البحر المتوسط، من نطاق عمليات القصف الجوي للحلفاء والتي شملت أهدافاً عراقية عديدة اخرى، وبعد توقف الحرب أصبح هذا الخط المذكور هو المنفذ الوحيد أمام العراق لتصدير نفطه. وفي السياق نفسه تمت لقاءات على مستويات عديدة في صيف 1991 ما بين مسؤولين أتراك وعراقيين بغرض تدارس موضوعات إعادة تطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وعندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي في 15 أغسطس 1991 بالسماح للعراق لأول مرة منذ نشوب أزمة الخليج الثانية بتصدير ما قيمته 1,6 مليار دولار من النفط خلال ستة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة، أعلنت الحكومة التركية أن استخدام خط الأنابيب المزدوج المار بتركيا في تصدير المسموح به من نفط العراق، سوف يسمح بفرض الرقابة الدولية المطلوبة، كذلك عبرت أنقرة عن استعدادها لشراء هذه الكمية كلها من نفط العراق مقابل تصدير أدوية وأغذية تركية إلى العراق، وتحركت تركيا في مرحلة ما بعد الحرب في المجالات التعميرية الإنشائية بالمنطقة وذلك للحصول على نصيب يعتد به من مشروعات إعادة البناء والتعمير في البلدان الخليجية العربية عامة بل وفي العراق ذاته في الأمرالمنظور وطرحت أنقرة مزاياها النسبية في ذلك الميدان من حيث رصيد الخبرة السابقة للشركات التركية الإنشائية في المنطقة، فضلاً عن اعتبارات القرب الجغرافي وتوافر موادالبناء والعمالة التركية المدربة الفنية والرخيصة نسبياً، وعندما أسفر الواقع عن فوز الشركات الغربية لا سيما الأميركية منها بنصيب الأسد من عقود مشروعات المرحلة الأولى لتعمير الكويت، اعتمدت أنقرة في تحركها إزاء تلك القضية على مسلكين: أولهما، القيام بالاتصال المباشر

لممارسة الضغط الأدبي والسياسي على العواصم الخليجية المعنية استناداً إلى موقف تركيا المناصر للكويت والسعودية ضد العراق. والمسلك الثاني: هو القيام بالأنشطة التعميرية والإنشائية في بلاد الخليج في إطار الشركات الأميركية ذاتها أو من داخلها.

هذا ويمكن رصد تحرك تركيا بعد حرب الخليج الثانية في ميدان فني إنمائي آخر يتعلق بالأنشطة المصرفية الإقليمية في المنطقة، فقد طرح الرئيس التركي خلال حرب الخليج وما بعدها فكرة إنشاء مصرف ـ صندوق للتنمية الاقتصادية الشرق أوسطية العامة تشارك فيه تركيا، ويتم تمويله عن طريق نسب محددة من العائدات النفطية للدول الخليجية العربية، بالإضافة إلى مساهمات اليابان وألمانيا وغيرهما من الدول الصناعية الغنية، وذلك بغرض المساعدة في تمويل المشروعات الحيوية في المنطقة في قطاعات التعمير والمرافق الأساسية والطاقة والمياه مثل المشروع التركي الشهير لأنابيب مياه السلام في المنطقة، هذا وإن كانت هذه الفكرة التركية الطموحة قد تعرقلت بإحجام الدول الصناعية عن المشاركة في مثل هذا الصندوق، وبتفضيل الدول الخليجية الست اللجوء إلى مسالك أخرى لمنح المعونات إلى دول المنطقة. وفي السياق نفسه، تحركت تركيا في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، بنشاط لإقناع بلاد الخليج بقدرات وإمكانات ومزايا مدينة استانبول، والتي تؤهلها إلى أن تكون العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الاستثمارات المالية العربية الخليجية واستندت هذه المحاولة التركية إلى رصيد تطور العلاقات الاقتصادية التركية العربية خاصة في ميادين التجارة والاستثمارات والإنشاءات، فضلاً عن السياسات التركية الاقتصادية الليبرالية المتبعة منذ أوائل الثمانينات (تحرير التجارة الخارجية، إطلاق حرية المصارف، تشجيع المصارف الأجنبية، تطوير السوق المالية، إقامة مناطق التجارة الحرة في أزمير ومرسين واستانبول).

خلاصة ما سبق أن السلوك العقلاني الرشيد لأنقرة تجاه تداعيات أزمة الخليج الثانية قد أثبت حصافة الطرح التركي الذي قدمه أوزال في مؤتمر صحفي عقد بأنقرة في أكتوبر 1985 حين أعرب عن اعتقاده بأن الأتراك من الناحية السياسية الدولية الإقليمية، في مقدورهم القيام بدور «حلقة سلام» في الشرق الأوسط بما يحفظ للغرب مصالحه في المنطقة، وبما يمثل ركيزة استقرار وأمن في المنطقة أقوى أثراً وأشد أهمية من «مجرد استخدام قواعدنا من جانب قوة الانتشار السريع».

إن أهم مكاسب تركيا من أزمة الخليج الثانية أنها أعادت تأكيد مصداقية

دورها كحلقة وصل جوهرية ما بين الغرب والشرق بالمعايير الحضارية والسياسية والاقتصادية، فالناتج الرئيسي والحقيقي الملموس للموقف التركي من أزمة الخليج الثانية هو أن الدور الإقليمي الجديد لتركيا أصبح مؤسساً على دعائم قوية ثلاث: أولاها، أن تركيا في الشرق الأوسط تقدم بذاتها نموذجاً للقوة العسكرية الحديثة المتطورة الرادعة، وثانيتها أن تركيا تطرح أمام العالم العربي خبرة تنظيمية مثالية للبنيان الاقتصادي التجاري الإنشائي الفني الإنمائي القادر، وثالثتها أن تركيا تمثل بالنسبة للعالم الإسلامي رصيداً حضارياً تاريخياً مقبولاً ومعترفاً به من الغرب.

وإذا كانت مكاسب تركيا قد تركزت في مجالات التأكيد والاستعادة والتعويض لقيم سياسية ولمراكز قوة سياسية واستراتيجية واقتصادية ومعنوية توافرت جميعها لها في السابق ولكنها قد اهتزت أو تضاءلت أو فقدت من الرصيد العام للدولة التركية، إقليمياً ودولياً، نتيجة لظروف وملابسات ماضية معنية، ثم جاءت سلوكيات تركيا في أزمة الخليج الثانية لتحقق مظاهر التأكيد والاستعادة والتعويض، إذا كان هذا هو واقع مكاسب تركيا، فإن إيران قد تفوقت على تركيا من حيث طبيعة ومدى وجدة وعمق مكاسبها من الأزمة نفسها، فلقد تحققت لإيران مكاسب عريضة، وجذرية ومستحدثة، بل وغير متوقعة، نتيجة لادارة إيران البارعة لموقفها من الأزمة الخليجية الثانية فكان القول العربي المأثور «مصائب قوم عند قوم فوائد» ينطبق أشد الانطباق على الظاهرة الإيرانية محل البحث، حيث يمكن اعتبار إيران هي القوة الإقليمية الفائزة الأولى في الشرق الأوسط، في تطورات الصراع العربي ـ العربي المأساوي الذي دار ما بين أغسطس 1990 وفبراير 1991. كان المكسب الإيراني الأول، بعد واقعة الغزو بأقل من أسبوعين، هائلاً بكل المقاييس؛ فقد حصلت إيران دون عناء، على «انتصار سياسي ساحق» في مواجهة العراق، وقدمته لإيران القيادة العراقية نفسها بمبادرة صدام حسين يوم 15 أغسطس 1990، الذي بعث برسالة إلى الرئيس الإيراني رافسنجاني اختتمها بالعبارة التالية: «لقد أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أرداته إيران وما كانت تركز عليه». وتضمنت الرسالة الموافقة على مقترحات إيران باعتماد اتفاقية الجزائر في 1975 كأساس لحل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب، واستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الاتفاقيات والاستعداد لتوقيعها على الجانبين، والإعلان عن بدء سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية اعتبارا من يوم الجمعة 17 أغسطس 1990، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين في كل من العراق وإيران. وكان مضمون هذه المبادرة العراقية وأخطر ما

فيها التزام العراق بالانسحاب من مساحة ألفي كيلومتر مربع كان يحتلها بالفعل في أراضي ايران، فضلاً عن ان الاعتراف العراقي الرسمي بوجوب سريان أحكام اتفاقية الجزائر 1975 على تسوية مشكلات الحدود، بمثابة تسليم عراقي كامل للمطالب الإيرانية التي تصارعت بغداد وطهران حولها في حرب ضروس دامت ثماني سنوات. (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 1990 :74). وبطبيعة الحال لاقت مبادرة الرئيس العراقي قبولاً عارماً من القيادة الإيرانية التي وجدت في المبادرة إذعاناً عراقياً كاملاً، وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادرة، بل إن انسحاب القوات العراقية جرى في بعض المناطق بدون إشراف المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، والموجودين على طول الحدود بين البلدين.. كما أن تبادل الأسرى بين بغداد وطهران تَمَّ بشكل جماعي وسريع وصل إلى تبادل عشرة آلاف أسير حرب يومياً بين البلدين، ثم استأنفت بغداد وطهران العلاقات الدبلوماسية بينهما في منتصف أكتوبر 1990 (مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام 1990 :142).

إن واقع المبادرة العراقية المذكورة التي سجلت علناً ورسمياً انتصار إيران في حرب الثماني سنوات، جاءت نتاجاً مباشراً لتداعيات أزمة الخليج الثانية، ووصول الحشود العسكرية الدولية، وتجمعها في منطقة الخليج بعد أيام معدودة من الغزو العراقي لأراضي الكويت، ومن ثَمَّ استهدفت القيادة العراقية تحييد جبهتها الشرقية وذلك بتحييد إيران، ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الأميركية الرامية إلى إحكام الحظر الاقتصادي الدولي على العراق. كذلك سعت هذه المبادرة إلى تمكين العراق من سحب قواته الموجودة على الحدود مع إيران، وإرسالها إلى منطقة الكويت، والحدود الجنوبية للعراق. هذا وقد كانت الغاية النهائية أو المرمى البعيد لهذه المبادرة، أن تقبل إيران بأن تتورط عسكرياً إلى جانب العراق ضد قوات التحالف الدولي، ولم يتحقق للعراق أي من تلك الأهداف، بل إن إيران استثمرت هذه المبادرة إلى أقصى مداها دون أن تتنازل للعراق عن أي جزئية ولو بسيطة من جزئيات موقفها العام من أزمة الخليج الثانية، باستثناء مساعدات غذائية وطبية محدودة قدمتها لجنة الهلال الأحمر الإيرانية للشعب العراقي إبان اشتداد حرب عاصفة الصحراء، على النحو المذكور سالفا. وكان هذا هو المكسب الأول والأضخم الذي تحقق لإيران في مواجهة العراق نتيجة للأزمة، وهو مكسب سياسي عسكري وطني صميم بالنسبة للدولة الإيرانية وللأمن القومي والسلامة الإقليمية الإيرانية.

وعلى صعيد المكاسب الوطنية المحققة لإيران، في سياق الأزمة، ما شرعت

فيه القيادة الإيرانية من إعادة قواها العسكرية وبصفة خاصة تنفيذ برنامج شامل لإعادة قواتها الجوية، تمهيداً لأن تشغل إيران فراغ القوة في الخليج بعد انهيار العراق، ويقوم هذا البرنامج على إعادة تأهيل لا يزال في حوزة سلاح الجو الإيراني من طائرات مقاتلة أميركية الصنع كانت إيران قد حصلت عليها في عهد الشاه، بالإضافة إلى استيعاب الطائرات العراقية التي لجأت إلى إيران خلال الحرب، والتي تشير المصادر العسكرية إلى أن عددها يبلغ 148 طائرة بينها 114 مقاتلة تعتبر من أحدث وأقوى ما كان في ترسانة سلاح الجو العراقي (الشافعي، 1991 :45). هذا وإن كانت القيادة الإيرانية ما بعد الخوميني تضع نصب عينها إعادة بناء قواتها العسكرية كفاية استراتيجية وطنية عليا، ولا أدل على ذلك من زيارة رافسنجاني للاتحادالسوفيتي بعد أيام من وفاة الخوميني في يونيو 1989 حيث توصل إلى اتفاق تتراوح قيمته ما بين 9 إلى 10 مليار دولارات يقضي ببيع الغاز والمواد الخام من إيران للاتحاد السوفيتي في مقابل الحصول على الأسلحة المتطورة كأنظمة الرادار المستخدمة في الطائرة «ميج 29» وصواريخ «سكود» و«سام» ودبابات من طراز «ت 72». وتشير بعض المصادر إلى أنه في الوقت الذي تسعى فيه إيران لاستكمال مفاعلها النووي الذي بدأ العمل فيه منذ أيام الشاه بالتعاون مع الصين، فإنها تتفاوض على شراء «قنابل نووية جاهزة» من الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا. (مسعد: 1992 :10).

وعلى المستوى الاقتصادي الوطني تكاد إيران تكون الدولة الخليجية الوحيدة التي استفادت من الأزمة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، خلال الشهور الخمسة الأولى للأزمة إلى معدلات زادت أحياناً عن 40 دولاراً للبرميل الواحد، ويقدر الدخل الإضافي الذي حققته إيران من عائداتها النفطية خلال الأزمة، بما يزيد عن سبعة بلايين دولار، وحيث تقدر بعض المصادر هذه العائدات بـ 35 مليون دولار في اليوم (مسعد 1991 :294). وبعد انتهاء حرب عاصفة الصحراء، حرصت القيادة الإيرانية على إنعاش أداة القوة النفطية للبلاد فأعلن وزير البترول الإيراني عزم بلاده على إعادة بناء صناعتها النفطية وتطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج مؤكداً أن إيران سترفع إنتاجها النفطي من 3,5 ملايين برميل إلى خمسة ملايين برميل يومياً بحلول عام 1993 ثم كان «مؤتمر النفط والغاز» الذي عقد أواخر مايو 1991 في مدينة أصفهان الإيرانية، حيث وجهت إيران الدعوة إلى أكثر من 350 شخصية رسمية من المهتمين بقطاع النفط على المستوى الوزاري وعلى مستوى رؤساء الشركات النفطية العالمية لحضور هذا المؤتمر، الذي أشرفت على تنظيمه وزارة الخارجية الإيرانية. وكان هذا المؤتمر بمثابة تظاهرة

خاصة بالدبلوماسية الإيرانية النفطية، والتي أبرزت الانفتاح الإيراني على الدول العربية الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية التي كانت قد أعادت علاقتها الدبلوماسية بإيران قبل ذلك المؤتمر بأسابيع معدودة 26/3/1991 (الشافعي 1991 :46). وقد تمثل في عودة العلاقات السعودية الإيرانية، فضلاً عن القيمة أو الأهمية الجوهرية السياسية لها، مكسب ديني خاص بالنسبة لإيران، أو لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثانية بزعامة رافسنجاني، ذلك أن العلاقات السعودية الإيرانية كانت قد قطعت في صيف 1988 بعد أعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في موسم الحج عام 1987 والتي أسفرت عن مقتل 400 منهم، وبعدها قاطعت إيران الحج بسبب خفض عدد الحجاج الإيرانيين المسموح بهم سنوياً في مكة من 150 ألفاً إلى 50 ألفاً، وذلك بموجب قرار لمنظمة المؤتمر الإسلامي حدد عدد الحجاج من الدول الإسلامية بألف حاج لكل مليون نسمة. وتمثل المكسب الديني في أن اتفاق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية قد نص على تحديد الحجاج الإيرانيين بـ 55 ألف حاج سنوياً، إلا أن السلطات السعودية وافقت على أن يحج في عام 1991 ـ 110 آلاف إيراني تعويضاً عن مقاطعة إيران للحج في السنتين السابقتين، ومن ثَمَّ فإن استئناف العلاقات السعودية الإيرانية، والذي تَمَّ بناء على تقارب دول الخليج العربية مع إيران نتيجة للموقف الإيراني من الأزمة، إنما حقق مكسباً روحياً دينياً في أثره بالنسبة لشعبية وشرعية النظام الحاكم الإيراني.

وهنا ينتقل التحليل إلى المكاسب الإيرانية على المستوى الإقليمي الخليجي، والتي تولدت عن الموقف الإيراني من الأزمة. إن غزو العراق لأراضي الكويت قد استخدمته الدبلوماسية والأجهزة الدعائية الإيرانية ببراعة شديدة، حيث ركزت على أن العراق وليس إيران هو المصدر الرئيسي لتهديد دول المنطقة، وإن تأييد دول الخليج العربية للعراق في حربه ضد إيران قد أغرى العراق بتكرار التجربة التوسعية الإقليمية بالقوة العسكرية في اتجاه الجنوب، وأراضي الكويت. وبناء على الموقف الإيراني من تداعيات الأزمة الخليجية الثانية تطورت إيجابياً العلاقات ما بين إيران ودول الخليج العربية، مما انعكس بوضوح مقررات القمة الحادية عشرة لقادة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في الفترة ما بين 22 و 25 ديسمبر 1990، والتي سبقتها زيارة وزير خارجية إيران لعدد من دول الخليج العربية، وعرض ولايتي خلالها أن تساهم إيران في أمن إمارات الخليج، واحترام حدودها الإقليمية، وتصفية الخلافات مع أية دولة خليجية؛ ولذا جاء بيان قمة الدوحة الخليجية المذكورة مسجلاً لهذا التقارب الجديد

والقوى ما بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وينص على الترحيب برغبة إيران في تحسين وتطوير علاقاتها مع كل دول مجلس التعاون، والعمل بجدية وواقعية على حل الخلافات المعلقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وإقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والاستقلال، والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط ما بين دول المنطقة، كذلك أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته التاسعة والثلاثين والذي انعقد في المملكة العربية السعودية في يونيو 1991، مواصلة المشاورات المتعلقة بالعلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من أجل إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وذلك لبدء مرحلة من التعاون تحترم المصالح المشتركة لشعبيهما، وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة. (مهابة، 1991 :98).

وإذا كانت العلاقات السياسية والدبلوماسية، واحتمالات وإمكانات انتعاش التعامل الاقتصادي والتجاري قد تطورت إيجابياً بشكل ملحوظ ما بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن إشكالية الترتيبات الأمنية المستقبلية في منطقة الخليج ظلت وتظل قائمة في العلاقات الإيرانية الخليجية العربية. ذلك أن من أساسيات الغايات القومية التاريخية الثابتة للدولة الإيرانية قديماً وحديثاً هو استقرار هيمنتها الاستراتيجية (بالمعايير العسكرية المباشرة) على مياه الخليج وسواحله، مما يضمن فرض الهوية «الفارسية» على منطقة الخليج، مما أوجد ترسبات مخاوف شديدة الأثر لدى الشعوب العربية على الشاطىء الغربي للخليج؛ ولذا تباينت الرؤى ووجهات النظر لدى مختلف دول مجلس التعاون الخليجي الست بأن دور إيران في الترتيبات الأمنية اللازمة في المنطقة بعد كارثة الخليج الثانية درءٌ لخطر هائل مماثل لها في المستقبل. فعلى حين أيدت كل من عمان والبحرين فكرة الوجود العسكري البري الإيراني تمسكت السعودية وبقية دول الخليج بقصر الدور الإيراني على حدود التأمين البحري للمياه، مما أكده عبد الله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي حين قال: «إن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل البحر، ومياه الخليج، والممرات الدولية، وحرية الملاحة» وواقع الحال في هذا الشأن أن الحسابات الوطنية والداخلية لكل من دول مجلس التعاون الخليجي، تحكم سياستها وعلاقاتها بالدولة الإيرانية، وبعبارة أخرى، إنه لا يمكن القول: إن هناك سياسة خليجية عربية مشتركة، أو موحدة تجاه إيران، مما وضح تماماً إبان حرب الخليج الأولى حيث غاب تماماً التنسيق في

مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران، (أبو طالب، 1992).

وعلى الصعيد الدولي، أو في مجال علاقات إيران بالعالم الغربي، قدمت أزمة الخليج الثانية، وموقف إيران بملامحه سابقة الذكر، فرصة ذهبية لطهران حتى تحقق مكسباً كبيراً غير متوقع، فقد أخرجت هذه الأزمة إيران من حلقات العزلة الدولية المحكمة التي فرضها عليها اعتباران رئيسيان: أولهما: المعاداة العقيدية الشديدة للقيادة الإسلامية الإيرانية في عهد الخوميني لكل ما هو غربي، وثانيهما: مساندة القوى الغربية للعراق عسكرياً واقتصادياً ودعائياً في حرب الثماني سنوات ضد إيران. وكانت الولايات المتحدة هي الركيزة الأساسية لإنهاء القتال بين الجانبين في تلك الحرب، بما فسر مضمونه، وبقدر يعتد به من الموضوعية، أنه لصالح العراق ضد إيران، وكذا جاء الغزو العراقي لأراضي الكويت، بمثابة «هدية تاريخية» لإيران حتى تعلن عن نفسها أنها كانت معتَدى عليها من قبل العراق، وأنها لم تكن قوة عدوانية تنشر «الإرهاب الدولي»، كما زعمت أجهزة الإعلام الغربية طوال حرب الخليج الأولى، بل هي ضحية للعدوان العراقي، ولظلم غربي تاريخي هائل تمثل في الحصار الغربي، المالي والاقتصادي والتجاري ضد إيران، إبان سنوات تلك الحرب العراقية الإيرانية. ونتيجة للموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية تسارعت الاستجابات الإيجابية من جانب القوى الغربية فقامت دول الجماعة الأوروبية بإجراء حاسم يصب في صميم المصالح الإيرانية، ألا وهو إلغاء جميع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران من جانب دول الجماعة ما بين عامي 1980 و1988، وتَمَّ هذا الإلغاء بعد شهرين فحسب من وقوع الغزو العراقي، وأعادت بريطانيا في نفس السياق علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعادت فرنسا استثماراتها في إيران فأعادت الشركات الفرنسية بناء مخطة التكرير الرئيسية، وإصلاح ميناء البترول في جزيرة خرج الإيرانية. (ثابت 1991 :74-75).

أما فيما يتعلق بالقطب الغربي، الولايات المتحدة، فإن إرهاصات واضحة للتقارب ما بين واشنطن وطهران تلوح في أفق علاقات البلدين، إلا أن هذه المسألة أعقد من العلاقات الإيرانية الأوروبية الغربية نظراً للبعد العقيدي الإسلامي، ذلك أن الولايات المتحدة هي إحدى الدول القليلة التي جرى قطع العلاقات الدبلوماسية معها بموجب فتوى من الإمام الخوميني نفسه مما يفسر ضرورة حصول القيادة الإسلامية الإيرانية الحالية على موافقة أعلى سلطة دينية في البلاد (المرشد العام) لإجراء مفاوضات مباشرة مع واشنطن (مسعد 23:1992). ووضحت أكثر ظاهرة خروج إيران من حالة العزلة الدولية التي استمرت أكثر من عقد من الزمان (الثمانينيات)، بوقوع حرب الخليج الثانية، فقد نشطت الحركة

الإيرانية الدبلوماسية إلى درجة بعيدة إبان تلك الحرب، وأصبحت طهران مركزاً عالمياً للاتصالات والمباحثات الدولية ما بين مختلف الأطراف المعنية بالبحث عن تسوية سلمية للأزمة، حتى قبيل نشوب الحرب مباشرة، فاستقبلت طهران وفوداً رفيعة المستوى من باكستان وتركيا والجزائر والاتحاد السوفيتي وفرنسا وسوريا والأردن ودول الخليج واليمن بل ومن العراق ذاته، جاءت جميعها لمناقشة الحرب ومقترحات السلام ومستقبل ترتيبات الأمن في المنطقة. (Ehteshami, 1991:23). بل إن إيران تقدمت بخطة إيرانية للسلام، لها صبغة إسلامية خاصة وقوامها الذي ذكرته بعض أجهزة الإعلام الخليجية، وإن كانت إيران لم تفصح عنها رسمياً وعلنياً، هي وقف إطلاق النار، الانسحاب المتزامن للقوات العراقية والأجنبية، تأليف قوة إسلامية للإشراف على الانسحاب العراقي وللفصل بين الكويت والعراق بعد ذلك، على أن تتكون من دول إسلامية لم تشارك في التحالف المعادي للعراق، وكذلك تكوين لجنة إسلامية للنظر في النزاع الكويتي العراقي، وإنشاء صندوق إسلامي للمساعدة في إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب. (ثابت 1991 :77). وهكذا انتقلت إيران، في زمن قياسي، من «الركن القصي» للدولة المنبوذة دعائياً والمعزولة دولياً، إلى الساحة الواسعة للقوى المعنية والمشاركة النشطة في أحداث الخليج، بما تضمن اعترافاً دولياً عريضاً بالدور الإقليمي العريض العميق لإيران في المنطقة المحيطة بها.

إن خلاصة ما سبق بشأن تحليل المكاسب الإيرانية من كارثة الخليج الثانية أنه يمكن القول بدون أدنى مبالغة: إن الإدارة الإيرانية البارعة لردود أفعالها في مواجهة الكارثة قد حققت لإيران ربحاً هائلاً شبه صافٍ، أي دون تكلفة أو نفقات تُذْكَر، وذلك على جميع أصعدة وجود الدولة الإيرانية، قومياً فداخلياً، إقليمياً خليجياً، ودولياً اقتصادياً وسياسياً، وعسكرياً، وأخيراً، سعت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية ما بين موقفي أهم قوتين دوليتين إقليميتين على مسرح الأحداث الجسام في كارثة الخليج الثانية تجاه تداعيات تلك الكارثة: وهما: إيران وتركيا، وذلك توصلاً إلى استخلاصٍ نهائي بشأن تطور «مركز» كل من الدولتين في منطقتي الشرق الأوسط والخليج ما بعد الكارثة، ونتيجة لآثارها الممتدة. وهنا يصح القول بأن تركيا قد عادت لتحتل بقوة حقيقية مركز الفاعل الإقليمي الشرق أوسطي الآسيوي القادر على مشاركة القوى الغربية الدفاع عن مصالحها في المنطقة، والوحيد في الآونة الحالية، في مواجهة الوحدات أو الكيانات الداخلة في المنطقة نفسها. كذلك يصح القول بأن «إيران الإسلامية» قد اكتسبت لأول مرة منذ أواخر السبعينيات صفة وحيثية الفاعل الإقليمي الخليجي المعترف دولياً بأثره وبنفوذه وبقدراته الذاتية في الحفاظ على أمن الخليج ضد أي تهديد مستقبلي مشابه لكارثة الخليج الثانية، وذلك ضمن تصورات عديدة للترتيبات الأمنية المستقبلية للمنطقة.

المصادر العربية

أحمد ثابت

1991 «إيران ما بعد الحرب.. مكاسب الواقع وأزمة الاختيار» مجلة مستقبل العالم الإسلامي ـ 2 (ربيع): 69-74.

أحمد مهابة

1991 «إيران وأمن الخليج» مجلة السياسة الدولية، العدد 105 (يوليو): 96-98.

بدر أحمد عبد العاطي

1991 «إيران وتركيا وترتيبات ما بعد الحرب» العدد 104 (ابريل) 69-71.

حسن أبو طالب

1991 «تصور دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج» ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب: 10-12.

حسين عبد الغني

1982 «أبعاد الأزمة في العلاقات التركية ـ الأوروبية» مجلة السياسة الدولية، العدد 69 :184.

خليل الشقافي

1988 «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية» مجلة السياسة الدولية، العدد 39:94.

سحيم شاكماك

1982 «موقع تركيا في حلف الأطلسي وأثره على علاقاتها بالوطن العربي» المستقبل العربي، العدد 45:105-106.

عبد المنعم سعيد

1987 العرب ودول الجوار الجغرافي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي إبراهيم

1990 «مفاوضات السلام العراقية الإيرانية ومستقبل السلام في منطقة الخليج»، مجلة السياسة الدولية، العدد 37:99.

عمر الشافعي

1991 «آفاق الدور الإيراني» مجلة أوراق الشرق الأوسط (يوليو): 45-46.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للآهرام

1989 «التفاعلات الإيرانية العربية»، في التقرير الاستراتيجي العربي: 141-152.

1990 «التفاعلات الإيرانية العربية» في التقرير الاستراتيجي العربي: 40-148.

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

1990 «خريطة التفاعلات العربية الاقليمية» مجلة أوراق الشرق الأوسط: (نوفمبر) 45-46.

عماد جاد

1990 «الغزو في الإطار الإقليمي: تركيا وإسرائيل» مجلة السياسة الدولية العدد 102: 75-78

نازلي معوض أحمد

1991 «التقارب التركي الغربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة» في العلاقات العربية التركية من منظور عربي. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: 309-358.

1992 «أزمة الخليج الثانية والعلاقات التركية العربية» الندوة الفرنسية المصرية الرابعة: 3-34.

نيفين عبد المنعم مسعد

1992 «التوجه الجديد للجمهورية الإيرانية الثانية: الأولويات ـ الأدوات ـ الكوابح». الندوة الفرنسية المصرية الرابعة: 3-23.

هالة سعودي

1991 «أزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا وإيران» ص 292-304. في أ.الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

وحيد عبد المجيد

1991 «العلاقات الإيرانية العراقية». مجلة أوراق الشرق الأوسط (مارس): 41-44.

المصادر الأجنبية

Ehteshami, A.

1991 «Iran Rides Out Storm in the Gulf» Middle East International, (March): 23.

Haeri, S.

1990 «Happy Days for Refsanjani» Middle East International (August): 17.